التصحيح اللغوي في كتاب الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري وأثره في مقاومة لحْن العامّة

إعداد

د . فايز صبحي عبد السلام تركي

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

تمهيد:

الحمد لله، فَتَق العقول بمعرفته، وأطلق الألسن بحمده وتسبيحه، وجعل ما امتن به من ذلك على خَلْقه كفاءً لتأدية حقِّه، والصلاة والسلام على أشرف رسله وأنبيائه وعلى آله وأصحابه الذين حفظوا القرآن، وحافظوا عليه من التبديل والتحريف؛ ومن ثَمَّ الحفاظ على لغته، فكانوا أعلامًا يُهتدَى بهديهم، أمَّا بعدُ: فإنَّ اللُّغة العربية لها من القدْر والشَّرف والرِّفعة في نفوسنا ما يعجز الوصف عنه أو يحيط به مِداد، ذلك أنَّها اللُّغة التي شرَّفها المولى – عزَّ وجلَّ – بأنْ تكون لغةَ كتابه، القرآن الكريم، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خَلْفِه، تلك اللغة الفصحى التي استعملها أهلها قبل تقعيدها مُستخدمين سليقتهم اللُّغوية في التواصل فيما بينهم، إلى أنْ كان نزول القرآن الكريم، فكَثُرَت حوله الدراسات في شَتَّى الجوانب، خادمةً له؛ من منطلق قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحجر٩، ومن ثَم كان التقعيد لهذه اللغة، بناء على جَمْعها من البوادي واستنطاق أهلها، ومن ثَمّ تدوينها، فكان كتاب سيبويه ومعاجم الموضوعات ومعاجم الألفاظ، وغير ذلك من الكتب التي سعت إلى الحفاظ على لغة القرآن والاهتمام بها في إطار حِفْظه.

ولَّما توسّعت الدولة الإسلامية بانتشار الإسلام هنا وهناك، ترتَّب على ذلك اختلاطُ العرب بغيرهم، ودخول غيرهم فيه، وهو ما أدّى إلى تحريف العامية للعربية الفُصحى، ذلك التحريف- أو (اللَّحْن)- الذي فشا وكَثُر

على ألسنة العامة ثُم تسرّب بمرور الوقت إلى ألسنة الخاصة أيضًا، من المُحدِّثين والفقهاء وغيرهم، فكان تتابُع الكتب التي تُقَوِّم لَحْنَ الخاصة بمرور الوقت[١]، ممَّا ترتّب عليه ظهور ما يُسمى بحركة التَّصحيح اللُّغويّ أو ما اصطُلِح عليه بلَحْن العامة، وتوالت المؤلفات في هذا الشَّأن.

هذا، ويكاد الإجماع يكون على أنَّ أول مَن خصّص مؤلَّفًا لذلك- عندما شاع اللَّحْن في القرن الثَّاني الهجري في العراق، وامتد إلى كثير من البلاد العربية بحلول القرن الرابع الهجري[٢]ـ هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائيّ (١١٩ - ١٨٩هـ)، في كتابه (ما تلحن فيه العامَّة)، ثُمَّ كان إصلاح المنطق لابن السِّكِّيت (ت٢٤٤ هـ)، وأدب الكاتب لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، والفصيح لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ)، وغير ذلك من الكتب التي أحصاها أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب في كتابه (لَحْن العامة والتَّطوُّر اللُّغويّ)، والدكتور عبد العزيز مطر، في كتابه (لَحْن العامة في ضوء

(١) من هذه الكتب: إصلاح غلط المُحدِّثين للخطَّابي، ت٣٨٨ هـ، وغلط الضُّعفاء من الفقهاء لابن بري المتوفى ٥٨٢ هـ.

(٢) يُنْظَر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللُّغوية الحديثة، صـ ٥٧ وما بعدها، وتحريفات العامية للفصحى في القواعد والبنيات والحروف والحركات صـ٣، واللغة والنحو صـ ١٦٣-١٩٧، ومصنفات اللَّحْن والتثقيف اللُّغوي حتَّى القرن العاشر الهجري، صـ ٥٥.

الدراسات اللُّغوية الحديثة)[١]، وغيرهما من العلماء؛ ومن ثَمَّ تعدَّدت القراءات لتلك الكتب التي اهتمت برَصْدِ ملامح اللَّحْن في اللغة وتصويبه ابتغاء مقاومة لَحْن العامة والخاصة أيضًا.

وهنا يحضرني قول الدكتور شوقي ضيف: "وكلُّ هذه المؤلفات تحاول تصحيح نُطْق العوام لألفاظ العربية في البلدان المختلفة، بحيث تخلِّصها من كلِّ ما دخل عليها من تحريف، وتُصَوِّب كلَّ ما شابها من اللَّحْن"[٢]. وفي إطار تعدُّد هذه القراءات كان إسهام الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في خدمة الفصحى واستنهاض الهِمَم؛ من أجل التأكيد على الهوية العربية والحفاظ عليها، من منطلق مكانة المملكة العربية السعودية العالمية ودورها الرِّياديّ في خدمة القضايا الإسلامية والثقافة العربية الأصيلة.

وتفعيلاً للإسهام في خدمة الفصحى لُغَةِ القرآن الكريم والسنة

---

(١) للدكتور أحمد محمد قدور رأي مخالفٌ للقدماء من أصحاب هذه المؤلفات، مفاده أنَّه لا ينبغي النَّظر إلى تلك المستويات الدُّنيا من الاستعمال اللُّغويّ بمعزلٍ عن الفصحى؛ ومن ثَمّ محاولة إلحاق ما يمكن إلحاقه بالفُصحى، وهو رأي– في تقديري– له وجاهته في ضوء التطور اللُّغوي، لكن ثَمّة أخطاء لا يمكن إلحاقها بالفصحى في ضوء ما اختطه، ينبغي التنبيه عليها؛ من أجل عصمة اللسان، على نحو ما أشار من وجود انحراف في جوانب اللغة الصَّوتية، والصَّرفية، والنَّحوية، والدَّلالية: يُنْظَر: مصنفات اللَّحْن والتثقيف اللُّغوي، ص ٦ – ١٣.

(٢) يُنْظَر: تحريفات العامية للفصحى ص٤، والإعراب ومشكلاته(١) ــ ١٥٤– ١٦١، واللحن اللغوي وآثاره في الفقه واللغة ١٧– ٥٨.

النبوية المُطَهّرة والتراث الإسلامي الزاخر بكنوز المعرفة، كان إعلان الجامعة الإسلامية – بالمدينة المنورة – عن مؤتمر (اللغة العربية ومواكبة العصر) بمبادرةٍ من كلية اللغة العربية خلال شهر جمادى الأولى من عام ١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢ م، ذلك المؤتمر الذي خُطِّط له – على نحو ما جاء بمطويته – السَّعي إلى تأصيل الهوية اللغوية العربية وترسيخها، ومناقشة حال العربية، وما يعترض سبيلها من تحدياتٍ مختلفة، كزَحْفِ العامية وتعدُّد اللَّهجات وغزو اللُّغات الأخرى؛ ومن ثَمَّ محاولة تلمُّس السُّبل التي تنهض باللغة العربية، وتجعلها مواكبةً لمتطلبات العصر الحاضر، وذلك بالانفتاح على معطياته والإفادة من الدراسات اللُّغوية المعاصرة، فيما يثري اللغة، ويقرِّبها للمتلقي دون التنازل عن ثوابت الهوية اللُّغوية الأصيلة.

ولَّما كانت كتب التصحيح اللُّغوي قد أتى عليها السَّابقون واللاحقون، ولّما كانت الخلفية الثقافية تشير إلى عدم اقتصار التَّصحيح اللُّغوي على ما وُضِعَ من مؤلَّفاتٍ مُخصَّصةٍ لمقاومة لَحْن العامة والخاصة- بل على نحو ما حوت بطون المعاجم والمصادر اللُّغوية بعضًا من هذه الملامح – فقد كان التوجُّه إلى التنقيب في هذه المصادر، علَّنا نجد من بينها ما يمكن تسليط الضوء على ما به من تصحيحٍ لُغويّ، وبإمعان النَّظر – وفي ضوء ما لديّ من معطياتٍ سابقة – وقع اختياري على عالم من علماء اللغة عاش في القرنين الثَّالث والرَّابع الهجريين، إنَّه أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (٢٧١ –٣٢٨ هـ)، وكان النظر في كتابه (الزَّاهر في معاني كلماتِ النَّاس)، فكان مصدرًا لهذا البحث، بناءً على عدة أمور، أولها: أنَّه توجد قناعةٌ لدى الباحث بأنَّ التصحيح اللُّغويَّ لا يقتصر على

ما وضع من كتب، خُصِّصت لمقاومة لَحنْ العامة، بل إنَّ محاربة هذا اللَّحْن تكفّلت به أيضًا كُتبُ اللغويين والنُّحاة القدامى ومعاجمهم؛ ومن ثَمَّ ينبغي النَّظر فيها، وثانيها: أنَّه كانت لي وقفةٌ سابقةٌ مع هذا الكتاب[١]، تبيَّن من خلالها اهتمامُ ابن الأنباري بمقاومة لَحْنِ العامة كلَّما أمكنه ذلك، فقد عَقَدَ كتابه لشَرْح ما يجري بين الناس من كلامٍ في الحياة الدينية والدنيوية، مشيرًا إلى أنَّه سيُتبِع ذلك ببيان ما تستعمله العوام في أمثلتها ومحاوراتها من كلام العرب، وهي غير عالمةٍ بتأويله، ثُمّ ذكر أنَّه لن يُخليه ممّا يستحسن إدخاله فيه من النحو والغريب واللغة والمصادر والتثنية والجمع؛ ليكون مشاكلاً لاسمه، أي لاسم الكتاب[٢]. أمَّا آخر هذه الأمور، فيكمن في شهادة محقِّقه الدكتور حاتم صالح الضامن – تلك الشهادة التي لا تنفكُّ عن الحقيقة – أنَّ ابن الأنباري " ينبِّه كثيرًا على أقوال العامة وأخطائهم، وهو بهذا يُعتبر من كتب التَّصويب اللُّغويّ"[٣]، وبناء على ذلك فقد ابتُغي الوقوف على تلك التنبيهات في هذا الكتاب وتحليلها في ضوء

---

(١) كان ذلك من خلال بحثي الموسوم بـــ "ملامح الدرس الصوتي وعلاقته بالدلالة في كتاب الزَّاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري"، وهو البحث الذي شاركت به في المؤتمر الدولي الرَّابع للصوتيات العربية (اللُّغة أصوات)، بمجمع اللغة العربية، بليبيا في الفترة من ١٧ -١٨ /٥/٢٠٠٩: يُنْظَر: المؤتمر الدولي الرَّابع للصوتيات العربية (اللُّغة أصوات)، ٢/ ٢١٧ – ٣٠٠.

(٢) يُنْظَر: الزَّاهر في معاني كلمات النَّاس ١ / ٣، ومقدمة التحقيق صـــ ٤١، والمؤتمر الدولي الرَّابع للصوتيات العربية (اللُّغة أصوات)، ٢/ ٢٢٢ – ٢٢٣.

(٣) مقدمة تحقيق الزَّاهر صـــ ٤٨.

مُعطيات الدَّرس اللُّغوي، علَّها تكون موجِّهًا إلى مثله من الكتب؛ لاستكناه محتواها، ومن ثَمَّ الإسهام فيما يُبذل من جهودٍ، غايتها تأصيل الهوية اللغوية العربية وترسيخها، ومحاولة تلمُّس السُّبل التي تنهض باللغة العربية، وتجعلها مواكبةً لمتطلبات العصر الحاضر، ومن ثَمَّ كانت رغبة الإسهام في هذا المؤتمر الميمون المُشار إليه آنفًا، في إطار محوره الثَّاني "اللهجات والتَّأصيل اللُّغويّ" المُتضمِّن عنصر التَّصحيح اللُّغويّ وأثره في مقاومة لَحْن العامة، من خلال هذا البحث الموسوم بـــ "التَّصحيح اللُّغويُّ في كتاب الزَّاهر في معاني كلمات النَّاس لابن الأنباريّ وأثره في مقاومةِ لَحْن العامة". وهو ما استلزم الاعتماد على المنهج الوصفي التَّحليليّ المبنيّ على إحصاء مواضع التصحيح وتصنيفها، ومن ثَمَّ وصْفها وتحليلها في ضوء معطيات الدرس اللُّغوي، قديمِه وحديثِه، ولَّما كان ذلك كذلك، فقد استقريت الكتاب مرة أخرى، وهو ما ترتب عليه تقسيم البحث على تمهيد – هو ما نحن بصدده – وأربعة مباحث، أولها للتَّصحيح الصوتيّ، وثانيها للتَّصحيح الصَّرفيّ، وثالثها للتَّصحيح النَّحويّ، ورابعها للتَّصحيح الدَّلاليّ، وتُوِّجت هذه المباحث بعد ذلك بخاتمةٍ، تضمّنت أهم النتائج العامّة التي توصلت إليها، وما أردت من توصيات – بالإضافة إلى ما اكتنفته صفحات البحث على مدار التحليل من نتائج جزئية – مُنْهيًا إيّاه بقائمة المصادر والمراجع، وذلك فيما يلي:

المبحث الأوَّل: التصحيح الصوتي:

جاءت ملامح التَّصحيح الصَّوتيّ في كتاب الزَّاهر مُنحصرةً في الخروج على الأصوات العربية، وتصحيح ما تغيرت حركته، والتَّخفيف والتَّشديد، وفيما يلي عرضٌ لهذه الأمور:

أولاً – تصحيح الخروج على الأصوات العربية:

أ_ الخروج على الأصوات العربية بالإبدال:

جاءت مواضع التَّصحيح أو التنبيه على الخطأ فيما يتَّصل بالخروج على الأصوات العربية بإبدال صوت بصوت آخر في سبعة مواضع من كتاب الزَّاهر، بين الخاء والغين، وبين الثاء والذال، وبين الدال والذّال، وبين الشِّين والهاء، وبين الصاد والسِّين، وبين الكاف والقاف[1]، وذلك من جملة ملاحظ الإبدال الصوتي الواقعة في الكتاب، والبالغ عددها اثنين وثلاثين موضعًا[2]، ففيما يتصل بتصحيح ما وقع فيه الإبدال بين الخاء والغين – على سبيل المثال – أشير إلى أن ذلك كان في موضعين، نحو تعليق ابن الأنباري على قولهم: (أباد اللهُ خَضْراءَهُم) قال: "قال

---

(١) يُنْظَر: الزاهر ١ / ١٨٤ ، ١٩٠ –١٩١ ، ٣٤٥ ، ٣٥٥ ، ٤٠٨ ، ٤١٢ ، ٢ / ٣٣٣.

(٢) يُنْظَر: الزَّاهر في:١ /١٥، ٢٥ ،٢٧ ، ٣٥–٣٦ ، ٨٢ ، ١٢٩ ،١٦٠، ٢٦٩، ٣٠٢، ٣٣٤، ٣٤٣، ٣٤٥،٣٥٥ ،٣٦٨ ،٣٧٩ ، ٤٠٨ ،٤١٢ ،٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٥٠ ، ٤٥٦ ،٤٧٤ ،٤٧٩ ،٢ / ٤٦ ،٦٥ ،١٦١ ،٢٠٢،٣٣٢، ٣٤٧،٣٧٢، ٣٨٦ ،٣٨٧ ، وملامح الدرس الصَّوتي وعلاقته بالدلالة في كتاب الزَّاهر ص ٢٢٧.

أبو بكر: روى سهل بن محمد السجستاني عن الأصمعي أنَّه قال: يُقال: أباد الله غَضْراءهم، أي خيرهم وغضارتهم، قال: ولا يُقال: خضراءهم، قال: والغَضْراء طينةٌ عَلكةٌ خضراء، يُقال: أنْبَط الرَّجل بئره في غضراء، قال: وقال الأصمعي: هذا أصل الحرف، قال: ويُقال: قومٌ مغضورون: إذا كانوا في خيرٍ ونِعْمة، قال الأصمعيُّ: والخضراء في غير هذا اسمٌ من أسماء الكتيبة "[(١)]، فابن الأنباريّ في هذا النَّصِّ قد ألمح – فيما رواه عن سهل بن محمد السجستاني عن الأصمعي – إلى أنَّ كلمة (خضْراءَهُم) من قول النَّاس: (أباد اللهُ خَضْراءَهُم) غير صحيحة، والصواب أنْ يُقال (أباد الله غَضْراءهم) بالغين، أي خيرهم وغضارتهم؛ ومن ثَمَّ لا يُقال: خضراءهم، حيث إنَّ الأصل بالغين – على نحو ما قال الأصمعيّ – ولذلك يُقال أيضًا: قومٌ مغضورون: إذا كانوا في خيرٍ ونِعْمة. ولَّما كان الإبدال الصوتيّ – الذي يُسمى في الدرس الصوتي بالمغايرة Dissimilation، التي هي نقيض المماثلة Assimilation[(٢)]– له أسباب كثيرة، تكمن في الاختلاف اللَّهجي، والتَّطور

(١) الزاهر ١ / ١٩٠– ١٩١، ويُنْظَر به أيضًا ٤٠٨/١، وملامح الدرس الصَّوتي وعلاقته بالدلالة في كتاب الزَّاهر صـــ ٢٣٩ -٢٤٠.

(٢) يُنْظَر: مدخل إلى علم اللغة للدكتور محمود فهمي حجازي ص ٥٣، ومنهج ابن هشام في شرح بانت سعاد ص ١٩، وظاهرة المخالفة الصوتية وأثرها فـــي نمو المعجم العربي ص ٢٤٢، والدراسات اللغوية عند ابن مالك بين فقه اللغة وعلم اللغة ٢٣٩ – ٢٥٦، ومستويات التَّحليل اللُّغوي صـــ ٣٩ – ٥٤، وملامح الدرس الصوتي وعلاقته بالدلالة في كتاب الزَّاهر صـــ ٢٢٥.

الصَّوتيّ، والتَّصحيف والتَّحريف، وكثرة الاستعمال[١]، ويُضاف إلى ذلك أخطاء العامة، على نحو ما أورده ابن الأنباريّ في نصِّه السَّابق، فقد أدَّى ما بين الخاء والغين من اتحادٍ في المخرج وبعض الصفات إلى صِحة الإبدال[٢]، وعلى الرَّغم من ذلك فإنَّ الإبدال هنا يعدُّ من أخطاء العامة التي يجب التنبيه عليها، فكان تنبيه ابن الأنباري من خلال رأي الأصمعي، لكنَّه لم يوضِّح موقفه من هذا التَّصويب، وهنا أُشير إلى أنَّه لَمَّا كانت الغُضرة والغَضْراءُ:الأرض الطيِّبة العَلِكة الخضراء، والغضارة:النِّعمة والسَّعة في العيش[٣]، فإنَّني أُرجِّح أنْ يكون الأصل (أباد الله غضراءهم)، ولاسيّما أنَّ ابن فارس قال"الغين والضاد والراء أصلٌ صحيح، يدلُّ على حُسْنٍ ونَعْمة ونَضْرة. من ذلك الغَضَارة: طيبُ العَيش: ويقولون في الدُّعاء:أبادَ الله تعالى غَضراءهم، أي خَيرهم وغضارتهم. قال عبد الله بن مُسلم: أصل الغَضْراء طِينةٌ خضراءُ عَلِكة. يقال:أَنْبَطَ بئْرَه في غَضْراءَ، ويقال: دابّةٌ غَضِرةُ النَّاصية. إذا كانت مباركة "[٤] أمَّا "الخاء والضاد والراء أصلٌ واحد مستقيم، ومحمولٌ عليه. فالخُضرة من الألوان معروفة. والخَضْراء: السَّماء، لِلَونها، كما

(١) يُنْظَر: الخصائص ٨٦/٢، ومعاجم الموضوعات صـ ٢١٥، ومستويات التَّحليل اللُّغوي صـ ٤٩ - ٥١.

(٢) حول الإبدال الصوتي وشروطه يُنْظَر:الخصائص ٢ / ٨٤، والمخصّص١٣/ ٢٧٤، ولسان العرب،(حثث)، و الإبدال اللغوي في ضوء علم اللغة الحديث ص ٤١ ، والإبدال للدكتور محمد نايل ص ٢٢٧ - ٢٢٩.

(٣) يُنْظَر: لسان العرب (غضر).

(٤) مقاييس اللغة (غضر).

سُمِّيت الأرضُ الغَبراء. وكتيبةٌ خضراءُ، إذا كانت علْيَتُها سواد الحديد، وذلك أنّ كلَّ ما خالَفَ البياضَ فهو في حَيِّز السَّواد؛ فلذلك تداخلت هذه الصفاتُ، فيسمى الأسودُ أخضرَ"[(١)]، فلمَّا كانت الغين والضاد والراء أصلٌ صحيح، يدلُّ على حُسنٍ ونَعْمة ونَضرة، رجّحنا كون مادة (غضر) الأصل في قولهم (أباد الله غضراءهم)، وهو ما يُضاف إليه إتباع كلمة (غَضِر) بمَضِر، في قول ابن منظور:"وقومٌ مَغْضورون إذا كانوا في خيرٍ ونِعْمَة. وعيْشٌ غَضِرٌ مَضِرٌ، فغَضِرٌ ناعمٌ رافهٌ ، ومَضِرٌ إتباع، وإنَّهم لفي غَضارةٍ من العيش وفي غَضراءَ من العيش ، وفي غَضَارة عَيْشٍ ، أي في خِصْبٍ وخير"[(٢)]، ثُمَّ شاع الاستعمال الثَّاني بجانب الأول نتيجة الإبدال ، فقيل هم في غضراء عَيْشٍ، وخضراء عيشٍ، ولاسيّما أنَّ الزَّمخشري قد جعل الثَّاني من المجاز[(٣)].

وفيما يتصل بتصحيح ما وقع فيه الإبدال بين الثَّاء والذال أيضًا، أشيرُ إلى أنَّ ذلك كان في تعليقه على قولهم: (رجلٌ شَحّاثٌ) قال: "قال أبو بكر: هذا ممّا يُخطئ فيه العوام، فيقولون بالثاء. والصواب:رجل شحّاذ، بالذال، وهو المُلِحُّ في مسألتة، من قولهم:قد شَحَذَ الرجلُ السَّيف: إذا أَلحّ عليه بالتحديد، فالمُلِحُّ في المسألة مُشبّهٌ بهذا، ويُقال: سيفٌ مشحوذٌ، وشفرةٌ

(١) السَّابق (خضر).

(٢) لسان العرب (غضر).

(٣) يُنْظَر:تهذيب اللُّغة، وتاج العروس (خضر، غضر)، والغريب المصنف ٥٥٠.

مشحوذة"[١]. فقد أشار ابن الأنباريّ إلى أنَّ قول العامة: (رجلٌ شحاثٌ) بالثَّاء من غير الصحيح صوتيًّا ، حيث إنَّ الصواب: رجل شحّاذ، بالذال، وهو المُلِحُّ في مسألتة، من قولهم:قد شَحَذَ الرجلُ السَّيف: إذا أَلحّ عليه بالتحديد؛ لعلاقة المشابهة بين المُلِحُّ في المسألة وشَحْذِ السَّيف. وهنا أشير إلى أنَّ ثَمّة علاقةً صوتية بين الثَّاء والذال، قد ساعدت العامة على ارتكاب مثل هذا الخطأ؛ ذلك أنَّ الثَّاء صوتٌ يُنطق بوقوع ذلق اللسان بين الأسنان العليا والسُّفلى، مع السماح للهواء بالتَّسرُّب، وهدوء الحبلين الصوتيين، أمَّا الذال فصوتٌ يُنْطق من بين أطراف اللسان وأطراف الثنايا؛ ومن ثم فهو صوتٌ أسناني، ممَّا يؤكِّد اتحادهما في المخرج،ذلك الاتحاد الذي يُضاف إليه أنَّهما متفقان في معظم الصفات؛ فالثاء صامتٌ، أسنانيٌّ، رخوٌ، مهموسٌ منفتحٌ، والذَّال صامتٌ، شفويٌّ، أسنانيٌّ، رخوٌ، مهموسٌ، منفتحٌ[٢].

ولذلك نرى الزَّبيدي يشير إلى الحديث (هَلُمِّي المُدْيَةَ فاشْحَثِيهَا بحَجرٍ) بمعنى حُدِّيها وسُنِّيهَا، وأنَّه يُقال بالذّال، وأنَّ قولهم: (الشَّحّاثُ) للشَّحِّاذِ من لَحْنِ العَوَامِّ) مُشْكِلٌ، وإن قال ابنُ بَرِّيّ: إنّهُ مُحَرَّف من شَحَّاذ، فقدَ صَحَّحَ غيرُ واحِدٍ لفْظَ شَحّاثٍ، وأَوضَحَ كونَه لُغَةً صحيحةً، على أَنّه من الإِبدال، فإِنّ

(١) الزَّاهر١ / ٤١٢، ويُنْظَر:لسان العرب (شحذ)، وهنا أشير إلى انَّ العامية المصرية – على سبيل المثال لا تنطق كلمة(شحاذ) بالثاء أو الثاء، بل تقول (شحات) بالتاء، وهذا خطأٌ أيضًا: يُنْظَر تحريفات العامية للفصحى صـــ ١٢٨.

(٢) يُنْظَر: سر صناعة الإعراب ١/١٧١ -١٧٤، ١٨٩ -١٩٠، وعلم الأصوات للدكتور كمال بشر ١٨٣، ١٨٧، ١٨٨.

الذّالَ تُبدَلُ ثاءً بلا غَلَط فيه ولا لَحْنٍ،وصَرَّح به الخَفَاجيُّ في العِنَايَة وغيرُهُ، وفي الأَساس: رجُلٌ شَحّاذٌ: مُلِح في مَسْأَلَتِه[1]، وعلى الرَّغم من ذلك فإنَّني أُرجِّح قول ابن الأنباري بأنَّ الصحيح (شحاذ)، ولا سيّما أنَّ ابن فارس قال: "الشين والحاء والذال أصلٌ واحدٌ يدلُّ على خِفَّة وحِدّة، من ذلك شَحَذْتُ الحديدَ، إذا حَدَّدتَه، ويقال إنَّ المشاحيذ رؤوس الجبال، وإنّما سمِّيت بذلك للحِدَّة التي ذكرنَاها، ومن الخِفّة قولهم للجائع: شَحْذان، ويقال إنَّ الشحْذان الخفيف في سَعْيه"[2]، ولا وجود لمادة شحث في مقاييسه.

ب – تصحيح ما حُذف منه صوت:

تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ الحذف يدخل مستويات اللغة كلِّها، وله أسبابٌ متعدِّدة، منها كثرة الاستعمال، وطول الكلام، والحذف لما يُسمَّى بالضرورة الشعرية (لُغة الشِّعر)، والحذف للإعراب، والحذف للتركيب، والحذف لأسباب قياسية صرفية أو صوتية، نحو التقاء الساكنين وتوالي الأمثال...إلخ، والحذف لأسباب قياسية تركيبية (نحوية)[3]، ويمكن أنْ يُضاف إليها أخطاء العامة، وفيما يتَّصل بالتَّصحيح الصَّوتيّ فيما حُذف منه حرفٌ في كتاب (الزَّاهر) أشير إلى أنَّ ذلك لم يرد إلاَّ في موضعٍ واحد، في سياق تعليقه على قولهم: (فلانٌ من أهل مصر) مُتدرِّجًا إلى قوله: "والحجاز

(١) يُنْظَر: تاج العروس (شحذ).

(٢) مقاييس اللغة (شحذ).

(٣) يُنْظَر: ظاهرة الحذف في الدَّرس اللغويّ صـ ٣١ – ٩٤، والحذف التَّركيبيّ وعلاقته بالنَّظم والدلالة صـ ٢٠- ٢٣.

فيه وجهان: يجوز أنْ يكون الحجاز مأخوذًا من قول العرب: قد حجز الرَّجل بعيره، يحجزه: إذا شدَّه شدًّا، يُقيِّده به، ويُقال للحبل حجاز، ويجوز أنْ يكون الحجاز سُمِّي: حجازًا؛ لأنَّه احتجز بالجبال، يُقال: قد احتجزت المرأة: إذا شدَّت ثيابها على وسطها، واتّزرت، ويُقال: هي حُجْزَةُ السَّراويل، والعامة تُخطئُ، فتقول: حُزَّة السَّراويل"(١)، وهو ما يتَّضح من خلاله إشارة ابن الأنباري إلى جواز كَوْنِ الحجاز مأخوذًا من قول العرب: قد حجز الرَّجل بعيره، يحجزه: إذا شدَّه شدًّا، يُقيِّده به، ويُقال للحبل حجاز، ويجوز أيضًا أنْ يكون الحجاز سُمِّي: حجازًا؛لأنَّه احتجز بالجبال.يُقال: قد احتجزت المرأة: إذا شدَّت ثيابها على وسطها، واتّزرت، ويُقال: هي حُجْزَةُ السَّراويل، وفي هذا الصدد أشار ابن الأنباري إلى خطأ العامة في حَذْفها صوتًا من كلمة (حُجْزَة)، في قولهم: (هي حُجْزَةُ السَّراويل)، فيقولون: هي حُزَّة السَّراويل، وهنا أشير إلى أنَّ مثل هذا الحذف من باب حَذْفهم بعض الحروف استخفافًا(٢)، لكنَّ التدقيق في هذا الأمر يُرشدنا إلى أنَّه لَمَّا كان قول العرب: أخذ بحُزَّته، أي بعُنُقه، ولَمَّا كانت السَّراويل مُشبَّهةٌ بالعُنق في شَدِّها وإحكام الشَّدِّ، فقد قيل: حُزَّة السَّراويل، وحُجْزَة السَّراويل، فكلاهما صحيحٌ، ولا حذف لحرفٍ مَّا في كلمة (حُجْزة)، فعلى الرَّغم من أنَّ

(١) الزاهر ٢ / ١٠٩، ويُنْظَر: مقاييس اللغة (حجز) في معنى الحجاز.

(٢) يُنْظَر: الخصائص ١ /٨١، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص ٥٧، حيث حذف الهاء من (الأشهل) في قول الزبعري:

حين أَلْقَت بِقِباء بركِها واستَحرَّ القَتْلُ في عبْدِ الأَشل

الأصمعي قال: تقول حُجْزَة السَّراويل، ولا تَقُلْ:حُزَّة،فإنَّ ابن منظورٍ قد أشار إلى أنَّ ابن الأعرابي قال: "يُقالُ حُجْزَتُه وخُذْلته وحُزَّتُه وحُبْكَتُه، والحُزَّةُ العُنق". وفي الحديث: آخذ بحُزَّته، والحُزَّة من السَّراويل الحُجْزة[1]، ومن ثَمَّ فلا خطأ في قول العامة (حُزّة السَّراويل).

ثانيًا– تصحيح ما تغيَّرت حركته بالحركة أو السكون:

أ – تصحيح ما تغيّرت حركته بحركةٍ أُخرى مع تغيُّر المعنى:

عرض ابن الأنباريّ لتصويب ما تغيّرت حركته بحركةٍ أُخرى مع تغيُّر المعنى، وذلك في تعليقه على قولهم: (اللَّهُمَّ لا مانع لِمَا أعطيت ولا مُعطيَ لِمَا منعتَ، ولا ينفع ذا الجَدِّ منكَ الجَدُّ)، فقال: "...ويكون الجِدُّ:الحقّ، كقولك: جِد في الجِدِّ ودَعِ الهزْلَ، قال الشَّاعر:

هَزلَتْ وجَدَّ القولُ فاحْتَجَبَت فَبَقِيَتْ بينَ الجِدِّ والهزلِ

ومن ذلك قولهم في القنوت (ونخشى عذابَكَ إنَّ عَذَابَك الجِدَّ بالكُفَّارِ مُلْحقٌ)، معناه: إنَّ عذابك الحقّ، ومنه قولهم: هو عالمٌ جِدًّا، بكسر الجيم، معناه هو عالمٌ حقًّا حقًّا، والعامّة تُخطئ فتفتح الجيم"[2]، وهو ما يتّضح من خلاله إشارة

(١) يُنْظَر: لسان العرب (حزز).

(٢) الزَّاهر ١ / ٢٣، ويُنْظَر أيضًا ١ / ٧٠ حيث قوله: " الجِدُّ، بكسْر الجيم: الحق. والمعنى: إنَّ عذابك الحقَّ الذي ليس بهزل. ولا يجوز: الجَد، بفَتْح الجيم في هذا الموضع، للعلّة التي تقدّمت في قوله: ولا ينفع ذا الجَد منك الجَدُّ "، وملامح الدرس الصوتي وعلاقته بالدلالة في كتاب الزَّاهر صـ ٢٨١ – ٢٨٢، والبيت المذكور من الكامل، عروضه حّذاء وضَرْبُه أحذّ.

ابن الأنباريّ إلى خطأ العامة في فَتْح الجيم من كلمة (الجِدَّ)، فيما يُقال في القنوت: (ونخشى عذابَكَ إنَّ عَذَابَك الجِدَّ بالكُفَّارِ مُلْحِقٌ)، وقولهم: هو عالٌم جَدًّا؛ ذلك أنَّها بالكسر تعني الانكماش، والحقَّ، وبالفتح تعني الغِنَى، والحظَّ، الذي تسميه العامة البخت، ويكون الجَدُّ أبا الأب، ويكون أبا الأُمِّ، ويكون بمعنى الجلال والعظمة، والقَطْع والانكماش في الأمر(١)؛ ولذلك كان إقرار أبي عبيدة بمعنى الانكماش في (الجِدِّ) في تعليقه على قولهم: (ولا ينفع ذا الجِدِّ منك الجِدَ) بكسر الجيم، فيما رواه ابن الأنباري عنه، حيث قال: "قال أبو بكر: قال أبو عبيدة: هو خطأٌ؛ لأنَّ الجِدَّ: الانكماش، والله –عزَّ وجلَّ – قد دعا الناس، وأمرهم بالانكماش في طاعته، فقال: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ، الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾(٢)، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً﴾(٣)...قال أبو عُبيد: ولا يجوز أنْ يأمرهم بالانكماش، ويدعوهم إليه ثُم يقول: لا ينفعهم انكماش"(٤)، وهو ما يتَّضح من خلاله أنَّ خطأ العامة بتغيير الحركة قد يؤدِّي إلى تغيُّر المعنى، على نحو ما سبق؛ ومن ثَمَّ يجب التنبيه على مثل هذه الأخطاء؛ لتصفية اللغة منها، حفاظاً على المعنى.

---

(١) يُنْظَر: الزَّاهر ١ / ١٨ – ٢٢ ، ومقاييس اللغة (جد)، ولسان العرب (جدد).

(٢) سورة المؤمنون، الآيتان ١، ٢.

(٣) سورة المؤمنون، من الآية ٥١.

(٤) الزَّاهر ١/ ٢٣، وقد علَّق ابن الأنباري على قول أبي عبيدة هذا بقوله: "ولا أظنُّ الذين رووا هذا بكسْر الجيم ذهبوا إلى المعنى الذي أنكره أبو عبيد، ولكنهم أرادوا: ولا ينفع ذا الانكماش والحرص على الدُّنيا انكماشه وحِرْصه عليها، إنَّما ينفعه العمل للآخرة " ١ / ٢٣.

ب – تصحيح ما تغيّرت حركته بحركةٍ أُخرى مع عدم تغيُّر المعنى:

جاء تصحيح ابن الأنباريّ لِمَا تغيّرت حركته بحركةٍ أخرى، مع عدم تغيُّر المعنى، في كتابه (الزَّاهر) في موضعين اثنين، على نحو ما جاء في تعليقه على قولهم: (قد تَرَبَّدَ وجهُ فلانٍ)، فقال: "قال أبو بكر: معناه: قد تغيَّر وجهه، وصار لونُه كلون الرَّماد، قال أبو العباس: هو من قولهم: نعامةٌ رَبْداء، ورَمْداء: إذا كان لونها كلون الرَّماد، قال الأعشى:

وإذا أطاف لُغامُهُ بسَديسه ... فــثَنّى وزادَ لجــاجةً وترَبَّدَا

شَبَّهْــتُهُ هِقْلاً يُباري هِقْلَةً ... رَبْــدَاءَ في خــيْطٍ نقانقَ أُبَّدا

إلاَّ كخارجةَ المُكلِّفِ نَفْسَهُ ... وابنَي قَبِيْصَةَ أنْ أغيبَ ويَشْهَدا

اللغام: الزبد، والسديس: سِنٌّ من أسنانه، والهِقل: ذكر النَّعام، والنقانق جَمْع نقنق، وهو ذكر النعام، والخَيْط: القطعة من النَّعام، وفيه لغتان: الخَيْط والخِيط، بالكسر والفتح، والخَيْط، من الخيوط، مــفــتــوحٌ، لا يُعرف فيه الكسر، والأُبَّدُ:المتوحشة"[1]، وهو ما يتَّضح من خلاله أنَّ (الخَيْط) الذي هو النَّعام فيه لغتان، كَسْرُ (الخاء) وفَتْحُها، أمَّا الخَيْط الذي نستعمله في خياطة الثِّياب وغيره، فقد أشار ابن الأنباري ضمنًا إلى أنَّ نُطْق عامة الناس إيَّاه بالكسر خطأٌ؛ ومن ثَمَّ كان تنبيهه بأنَّه لا يُعرفُ فيه الكسر[2].

---

(١) الزَّاهر١ /٣٧٩ -٣٨٠، وأبيات الأعشى بديوانه ٢٢٩-٢٣١ من الكامل، وفيها اختلاف في الرِّواية،ومعنى ربداء أي رمادية اللون.

(٢) يُنْظَر: مقاييس اللغة، ولسان العرب (خيط).

أمَّا الموضع الآخر فقد كان في تعليقه على قولهم: (فلانٌ شُمَّرِيّ)، فقال: "قال أبو بكر: فيه ثلاثة أقوال: قال قومٌ:الشَّمَّريُّ: الجادُّ النحرير، وأصله في كلام العرب: شَمَّري، فغيّرته العوام... وقال أبو عمرو: الشَّمَّرِيُّ: المُنكمش في الشَّرِّ والباطل، والمُتجرِّد لذلك... وقال بعضهم: الشَّمَّرِيُّ: الذي يمضي لوجهه، أي يركب رأسه في الباطل، ولا يرتدع"(١)، فقد بيَّن ابن الأنباري أنَّ أصل الكلمة (شَمَّريّ) بِفَتْح الشين، لكنّ العوام غيّرته إلى الضمِّ مع عدم تغيُّر المعنى، ورواية الكلمة بضمِّ الشين لم أجدها في المعاجم إلَّا في (تاج العروس)، فقد روى الكلمة بفَتح الشين وكَسْرها وضمِّها، فقال: "شَمَّريّ، بفَتْح الشِّين والميم المُشددة، وشِمِّريّ بكَسْرها مع شدِّ الميم، وشُمُّري بضمِّهما مع شدِّ الميم، وشَمَّري كقَنَّبيّ، أي بكسر الشين وتشديد الميم المفتوحة"(٢)، وهو ما يجعلنا نميل إلى القول بضرورة الاستقراء المُنضبط قبل الحُكم بالخطأ على قولٍ مَّا.

جـ – تصحيح ما تغيّرت حركته بالسكون:

جاء تصحيح ما تغيّرت حركته بالسكون في تعليق ابن الأنباري على قولهم: (يا بِيَبِي لِمَ فَعَلْتَ كذا وكذا)، فقال: "قال أبو بكر: معناه يا بأبي أنت، أفديك بأبي، فحذف المرفوع لدلالة المعنى عليه مع كثرة الاستعمال، وفيه ثلاث لغات: بأبي وبِيَبِي وبِيَبا، فمن قال: بأبي، أخرجه على أصله، ومن

(١) الزَّاهر ١ / ٤١١.

(٢) تاج العروس (شمر)، ويُنْظَر: هامش ١٢٤ من الزاهر ١ / ٤١١.

قال: بِيَي ليَّن الهمزة، وأبدل منها ياء، ومَنْ قال: بِيَبا، قال الفرَّاء: توهّم أنَّه اسمٌ واحد، فجعل آخره بمنزلة آخِر سَكْرى وغَضبى وحُبلى، وقول العامّة: بِيْبِي، بتسكين الياء خطأٌ بإجماع"(١)، فقد بيَّن ابن الأنباري أنَّ قولهم: (يا بِيَبِي لِمَ فَعَلْتَ كذا وكذا) معناه: يا بأبي أنت، أفديك بأبي، فحذف المرفوع (أنت)؛ لدلالة المعنى عليه مع كثرة الاستعمال، هـــذا، وقد أشار ابن الأنباري إلى أنَّ قول العامّة: بِيْبِي، بتسكين الياء خطأٌ بإجماع، وبيان هذا الإجماع – على نحو ما بيّنه ابن الأنباري – أنَّ هذا القول فيه ثلاث لغات هي: بأبي، بإخراجه على أصله، والثَّانية: بِيَي، بتليين الهمزة، وإبدال ياءٍ منها، والثَّالثة: بِيَبا، على توهُّم أنَّه اسمٌ واحد – كما قال الفرَّاء(٢) – فجعل آخره بمنزلة آخِر سَكْرى وغَضبى وحُبلى؛ ومن هنا كان تسكين الياء في قول العامّة: (بِيْبِي) خطأً، ينبغي التنبيه عليه؛ ومن ثَم تجنُّبه.

ثالثًا – تصحيح ما يتَّصل بالتَّخفيف والتَّشديد:

جاء التصحيح اللُّغوي فيما يتَّصل بالتَّخفيف والتَّشديد في موضعٍ

---

(١) الزَّاهر ١ / ١٦٢.

(٢) يُنْظَر: معاني القرآن للفرَّاء ١ / ١ – ٢، حيث قوله: "ولا تُنْكرنّ أن يجعل الكلمتان كالواحدة إذا كَثُر بهما الكلام، ومن ذلك قول العرب: "بِأَبَا" إنما هو "بِأَبِي" الياءُ من المتكلم ليست من الأب؛ فلما كَثُرَ بهما الكلام توهّموا أنهما حرف واحد فصيّروها ألفا؛ ليكون على مثال: حُبْلَى وسَكْرَى؛ وما أشبهه من كلام العرب، أنشدنى أبو ثَرْوان:

فقلتُ: لا، بل ذا كما يا بِيَبَا ** أجدرُ ألاّ تَفْضَحَا وتَحْرَبَا

واحد، من كتاب (الزَّاهر)، في تعليق ابن الأنباريّ على قول العامة: (حُمَةُ العَقْرَبِ)، فقال: "العامة تُخطئ في لفظ الحُمَة، فتُشدِّد الميم منها، وهي مُخّفةٌ عند العرب، لا يجوز تشديدها، وتُخطئ في تأويلها، فتظنُّ أنَّ الحُمَة: الشوكة التي تلسع بها، وليس هو كذلك، إنَّما الحُمَةُ: السُّمُّ، سُمُّ الحيّة والعقرب والزنبور، ويُقال للشوكة: الإبرة، قال ابن سيرين: (يُكْرَهُ الترياق إذا كانت فيه الحُمَة)، يُريد بالحُمَة: السُّم، وقصد بالحُمَة قَصْدَ لحوم الحيات؛ لأنَّها سُمٌّ، وجاء في الحديث: (لا رُقيَةَ إلاّ من نملةٍ أو حُمَةٍ أو نَفَسٍ)، فالنملة: قروحٌ تخرج على الجنب... والنفَس: العين... والحُمَة أيضًا: كلُّ هامَّةٍ لها سُمٌّ " [(١)]، فقد بيّن ابن الأنباري أنَّ العامة تُخطئ في لفظ (الحُمَة)، فتُشدِّد الميم منها، والصواب اللُّغوي أنَّها مُخّفةٌ عند العرب، لا يجوز تشديدها، ثُمَّ أردف ذلك بأنَّهم يخطئون أيضًا في تأويلها[(٢)]، على نحو ما أورد في نصِّه السَّابق، وذلك الخطأ في التأويل الدلاليّ هو ما سنقف عند بعض أمثلته في المبحث الرَّابع، وإنَّ نظرة سريعةً في هذا الشَّأن لَتشير إلى أنَّ الإدغام أو تشديد الحرف "يُنْسب إلى تلك القبائل التي كانت تسكن وسط شبه الجزيرة وشرقيها، ومعظمها قبائل بادية، تميل إلى التخفيف والسرعة في الكلام، حيث يؤدي الإِدغام إلى الانسجام بين الأصوات المتجاورة؛ ومن ثَمَّ إلى الاقتصاد في الجهد العضليّ، وهو ما يُعرف عند المحدثين بقانون السهولة

(١) السَّابق ٢ / ٧٣.

(٢) يُنْظَر: العين،وتهذيب اللغة (حم)، وجمهرة اللغة (حمم)، والصحاح (حمم)، وأساس البلاغة (حمي)، والمحكم (حم)، ولسان العرب (حمم).

والتيسير أو قانون الجهد الأقل Law of least effort،كما نستطيع أنْ ننسب الإظهار إلى بيئة الحجاز المتحضِّرة، وهي تميل إلى التأني في الأداء بحيث تُظْهر كل صوتٍ فيه"[(١)]، وعلى الرّغم من ذلك فإنَّ هذا الأمر لم يقف عائقًا أمام تفكير ابن الأنباري، فأشار إلى أنَّه من غير الصَّحيح صوتيًّا أنْ تنطق العامة لفظ (الحُمَة) بتشديد الميم منها، وهو ما تؤيِّده المعاجم اللغوية [(٢)].

(١) في اللهجات العربية، ص ٥٦ بتصرُّف، ويُنْظَر: شرح المفصّل ١٠ / ١٢١، والتطور اللغوي بين القوانين الصوتية والقياس ص ١١٧ – ١١٨، والتعليل اللغويّ عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين ٨٩ - ٩٢، والظواهر الصوتية في كتاب المحرر الوجيز ص ٤٤٨، والإدغام: مفهومه وأنواعه وأحكامه صـــ١ – ٤٨، ولهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة صـــ ١٦١، وملامح الدرس الصوتي وعلاقته بالدلالة في كتاب الزَّاهر صـــ ٢٨٣ – ٢٨٤.

(٢) يُنْظَر: العين (حم)، وجمهرة اللغة (حمم)، وتهذيب اللغة (حم)، والصحاح (حمم)، وأساس البلاغة (حمي)، والمحكم (حم)، ولسان العرب (حمم)، وغريب الحديث ١/ ٣،٣٦/ ٥٧، وملامح الدرس الصوتي وعلاقته بالدلالة في كتاب الزَّاهر صـــ ٢٨٣ – ٢٨٤.

المبحث الثَّاني: التَّصحيح الصَّرفيُّ

جاءت ملامح التَّصحيح الصَّرفي في كتاب الزَّاهر مُتَّصلةً بالتَّصحيح في أبنية الأسماء، وأبنية الأفعال، والتَّصحيح في المُشتقّات، والمقصور، والجَمْع، والنَّسَبِ، وفيما يلي عرضٌ لهذه الأمور:

أولاً – التصحيح في أبنية الأسماء:

أ – ما ليس في أبنية العرب:

فيما يتَّصل بالتَّصويب الصَّرفي في هذا الصدد نلاحظ أنَّه قد ورد في أربعة مواضع،على مدار كتاب الزَّاهر[(١)]، ففي تعليق ابن الأنباري على قولهم: (قد دَقَّه دَقًّا نِعمَّا) قال: "قال أبو بكر:قال الكسائي: معنى قولهم: نِعمّا: بالغًا زائدًا، قال: ويُقال: قد دققتُ الدواء فأنعمت دقّه: أي زِدت فيه... ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: (إنَّ أهل الجنّة ليتراءَوْنَ أهلَ عِلِّيِّين كما تَرَوْنَ الكوكب الدُرِّيّ في أُفق السَّماء، وإنَّ أبا بكر وعمر منهم وأَنْعَما) [(٢)]... والكوكب الدريّ فيه خمسة أوجه: يقال: "كوكبٌ دُرِّيءٌ، بضمِّ الدَّال والهَمْز، وكوكبٌ دِرِّيِّ، بكَسْر الدَّال وتشديد الياء، وكوكبٌ دَرِيٌّ، بفَتْح الدال، فمَنْ قال: وكبٌ دُرِّيٌّ،قال: هو منسوبٌ إلى الدُّرِّ مُشَبَّهٌ به؛ لصفائه وحُسْنه، ومَنْ قال: كوكبٌ دُرِّيءٌ، قال: هو فُعِّيلٌ مأخوذٌ من دَرَأ الكوكب: إذا جرى في أُفُق السَّماء، ومَنْ قال: دُرِّيءٌ، قال

(١) يُنْظَر: الزاهر ١ / ٣٩٤، ٢ /٥٢، ١٢٩، ١٩٦ -١٩٧.

(٢) يُنْظَر: مسند أحمد ٥ /٣٤٠ برقم ٢٢٩٢٧، وصحيح البخاري ٨/ ١١٤ برقم ٦٥٥٥.

الفرَّاء: هو خطأٌ، وقد قرأ به الأعمش وحمزة، قال: وإنَّما صار هذا خطأً؛ لأنَّه: فُعِّيلٌ، وليس في أبنية العرب: فُعِّيل، وإنَّما فُعِّيل في الأعجمية، نحو: مُرِّيق، وما أشبه ذلك، وقال سيبويه: في أبنية العرب: فُعِّيل، وذكر المُرِّيق، وقال أبو عبيد: الأصل في دُرِّيء: دُرُّوءٌ، على مثال سُبُّوح وقُدُّوس، قال فجعلوا الواو ياءً، والضَّمة التي قبلها كسرة، فقالوا: دُرِّيء، قال: ومثل هذا من كلام العرب:عتا عُتُوًّا، وعتا عُتِيًّا. ومَنْ قال:دِرِّيّ ، قال:كُسِرَت الدال من أَجْل الياء التي جاءت بعد الرَّاء" [(١)].

فابن الأنباري في هذا النصِّ قد أشار إلى الأوجه الخمسة في كلمة (الدُّريِّ)، ومن بين هذه الأوجه الخمسة أنْ يُقال: كوكبٌ دُرِّيءٌ، على مثال فُعِّيل، ذلك الاسمُ الثُلاثيُّ المزيدُ، بزيادة الياء رابعة، على أنَّه مأخوذٌ من دَرَأ الكوكب: إذا جرى في أُفُق السَّماء، ثُم عرض لتخطئة الفرَّاء هذا الوجه[(٢)]– على الرَّغم من قراءة الأعمش وحمزة وعاصم عن أبي بكرٍ به في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ

(١) يُنْظَر: الزاهر ١ / ١٩٤ – ١٩٦، ومعاني القرآن للفرَّاء ٢ /٢٥٢حيث قوله "ولا تُعرف جهة ضمّ أوله وهَمْزه، لا يكون في الكلام فُعيل إلاّ أعجمياً. فالقراءة إذا ضممت أوّله بتَرْك الهَمْز. وإذا هَمَزْتَهُ كَسَرْتَ أوّله. وهو من قولك: دَرَأ الكوكب إذا انحط كأنه رُجِمَ به الشيطان فدمَغه"، والمـــــُرِّيق: الذي أخذ في السِّمَن من الخيل.

(٢) يُنْظَر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٥٢.

كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾[١] - وعلّة ذلك الخطأ عند الفرَّاء أنَّه ليس في أبنية العرب: فُعِّيل، وإنَّما فُعِّيل في الأعجمية، نحو: مُرِّيق، وما أشبه ذلك، هذا،ولم يُعرب ابن الأنباريّ عن وجهة نظره صراحة تجاه هذا التَّخْطِيء، وإنَّما أورد رأيه – وكأنَّه لم يوافق على ما قاله الفرَّاء – من خلال ذِكره إدراج سيبويه لهذا الوزن ضمن أبنية العرب، ومنه المُرِّيق[٢]، الذي عدَّه الفرَّاء أعجميًّا، وأضاف ابن الأنباريّ إلى ذلك وجهة نظر أبي عُبيد التي يرى فيها أنَّ الأصل في دُرِّيء: دُرُّوءٌ، على مثال سُبُّوح وقُدُّوس، فجعلوا الواو ياءً،والضَّمةَ التي قبلها كسرة، فقالوا: دُرِّيء،مُبيِّنًا أنَّ ذلك نظيره من كلام العرب: عتا عُتُوًّا، وعتا عُتِيًّا. وأمام هذا الخلاف، وتخطئة من يقول: كوكبٌ دُرِّيءٌ، على مثال فُعِّيل، أحيل– غير موافق على رأي الفرَّاء ومَن لفَّ لفَّه[٣]–إلى توجيه أبي علي الفارسي لذلك، حيث قوله: "مَن قرأ (دُرِّيءٌ)

(١) سورة النور، من الآية ٣٥، ويُنْظَر: السبعة لابن مجاهد ص ٤٥٥ – ٤٥٦، ومعاني القرآن للفرَّاء ٢ /٢٥٢، ومعجم القراءات ٦ /٢٦٦ – ٢٧٠ حيث ذكر بحاشيته مصادر كثيرة، يضيق بذكرها المقام.

(٢) يُنْظَر: الكتاب ٤ /٢٦٨ حيث قوله: وهو قليلٌ في الكلام، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه صـــ١٧٣، والمُرِّيق هو العصفر، أعجمي مُعرَّب (المعرب٣٦٣، وهامش ٩ من الصفحة نفسها، وشفاء الغليل ٢٠٦)، والمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص ٤٩٧، والحجة للقراء السبعة ٥ / ٣٢٣.

(٣) يُنْظَر على سبيل المثال: معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٤٢، ومعاني القراءات ٢ / ٢٠٨، وغريب القرآن صـــ ٢٢٣- ٢٢٤.

احتمل قوله أمرين، أحدهما: أنْ يكون نَسَبَه إلى الدُّرِّ، وذلك لِفَرْط ضيائه ونوره، كما أنَّ الدُّرَّ كذلك، ويجوز أنْ يكون فُعِّيلاً من الدَّرْء، فخفّف الهمزة، فانقلبت ياءً، كما تنقلب من النَّسيء والنَّبيء، ونحوه إذا خُفِّفت ياء"[(١)]، كما يمكن الإشارة إلى قول ابن منظور: "وكَوْكَبٌ دُرِّيءٌ على فُعِّيلٍ: مُندفعٌ في مُضيِّه مَن المَشْرِق إلى المَغْرِب من ذلك، والجمع دَرارِيءُ على وزن دَرارِيعَ، وقد دَرَأَ الكَوْكَبُ دُرُوءاً، قال أَبو عمرو بن العلاءِ: سأَلت رجلاً مِن سعْد بن بَكر من أَهل ذاتِ عِرْقٍ، فقلت: هذا الكوكبُ الضَّخْمُ ما تُسمُّونه؟ قال: الدُّرِّيءُ، وكان من أَفصح الناس"[(٢)]، وفي كلِّ ذلك ما يدلُّ على أنَّ هذا البناء موجودٌ بلغة العرب، لكنَّه نادرٌ؛ ومن ثَمَّ ينبغي إضافته إلى أبنية العرب، وعدم القول بخطئه.

ب – وَضْع الصِّيغة في غير موضعها:

عرض ابن الأنباريّ لتصويب وَضْع الصِّيغة في غير موضعها، في تعليقه على قولهم: (قَطَع الله دابِرَ فلانٍ، وقد قَطَع الله دابِرَ القوم)، فقال: "قال أبو بكر: قال أبو عُبيد: قال أبو عبيدة: دابر القوم: آخرهم، يُقال: دبرهم يدبرهم دَبْرًا: إذا كان آخرهم، جاء في الحديث (ومن النَّاس مَنْ لا يأتي

(١) الحجة للقراء السبعة ٥ / ٣٢٣.

(٢) لسان العرب (درأ)، ويُنْظَر: المُحتَسَب ١ / ١٥٤، وليس في كلام العرب صـــ٢٥٢، ومعجم القراءات ٦ / ٢٦٨ حيث قوله:قال الشهاب: والضمُّ لندرته جعله بعضهم لحنًا، ولا وجه له مع وروده في الكتاب العزيز.

الصلاة إلاّ دُبْرًا) [١]، قال أبو بكر: كذا يقول المحدِّثون، ومعناه: في آخر الوقت، وهو من هذا مأخوذٌ، وقال أبو عُبيد: قال أبو زيد: الصواب (لا يأتي الصلاة إلاَّ دَبريًّا)، وقال الأصمعيُّ: دابر القوم: أصلهم..." [٢].

ففي هذا النَّص نلاحظ إشارة ابن الأنباري – فيما نقله عن أبي عبيدة دون إبداء رأيه – إلى أنَّ دابر القوم: آخرهم، مُستشهدًا بما جاء في الحديث (ومن النَّاس مَنْ لا يأتي الصلاة إلاّ دُبْراً) كما يقول المُحدِّثون، أي أنَّ (دُبْر) على مثال (فُعْل)، وأمام هذا الأمر نقل ابن الأنباري تصويبًا لخطأ من أخطاء الخاصة (المُحدِّثين)، فيما نقله أبو عُبيد عن أبي زيد بأنَّ الصَّواب: (لا يأتي الصلاة إلاَّ دَبرِيًّا)، وهو ما يتَّضح من خلاله أنَّ الصَّحيح التَّعبيرُ بالاسم (دَبْريّ) على مثال (فَعْلِيّ)[٣]، وبالبَحث تبيّن أنَّ التَّعبير بالاسم (دُبْر) على مثال (فُعْل) صحيح، والتَّعبير بالصِّيغة نفْسها مع إضافة ياء النَّسب صحيحٌ أيضًا، لا خطأ فيه، فالدَّبَرِيُّ أو الدَّبْريُّ – بفَتْح الباء وسكونها – منسوبٌ إلى (الدَّبْرِ) الذي هو آخر الشَّيء، وفَتْح الباء من تغييرات النَّسب، وذلك ما يؤنسه قول ابن منظور: "وجاء دَبَرِيّاً أَي أَخيرًا، وفلان لا يصلي الصلاة إِلاَّ دَبَرِيّاً، بالفتح، أَي في آخر وقتها، وفي المحكم: أَي أَخيراً. رواه أَبو عبيد عن الأَصمعي، قال: والمُحَدِّثُون يقولون دُبُرِيّاً، بالضم، أَي في آخر وقتها، وقال أَبو الهيثم: دَبْرِيًّا، بفتح الدال وإِسكان الباء، وفي الحديث عن النبي، صلى الله عليه وسلم، أَنه قال: ثلاثة لا يقبل الله لهم صلاة: رجلٌ أَتى الصلاةَ دِباراً، ورجل اعْتَبَدَ

(١) يُنْظَر: مسند أحمد ٢ / ٢٩٣ برقم ٧٩١٣.

(٢) يُنْظَر: الزاهر١/ ٤٦٥، وتقويم اللسان، لابن القيم ص: ٤٤ حيث مقدمة المُحقق.

(٣) يُنْظَر: مجاز القرآن ١٩٢/١.

مُحرَّراً، ورجلٌ أَمَّ قوماً هم له كارهون، قال الإفْرِيقيُّ راوي هذا الحديث: معنى قوله دباراً أَي بعدما يفوت الوقت، وفي حديث أَبي هريرة: أَن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «إِن للمنافقين علامات يُعرفون بها: تَحيَّتُهم لَعْنَةٌ، وطعامهم نُهْبَةٌ، لا يَقْرَبُون المساجد إِلا هَجْراً، ولا يأْتون الصلاة إِلا دَبْراً، مستكبرين لا يأْلَفُون ولا يُؤْلَفُونَ، خُشُبٌ بالليل، صُخُبٌ بالنهار[1]؛ قال ابن الأَعرابي: قوله دباراً في الحديث الأَوَّل جمع دَبْرٍ ودَبَرٍ، وهو آخر أَوقات الشيء الصلاة وغيرها؛ قال: ومنه الحديث الآخر لا يأْتي الصلاة إِلا دبْراً، يروى بالضم والفتح، وهو منصوب على الظرف؛ وفي حديث آخر: لا يأْتي الصلاة إِلا دَبَرِيًّا، بفتح الباء وسكونها، وهو منسوب إِلى الدَّبْرِ آخر الشيء، وفتح الباء من تغييرات النسب، ونصبه على الحال من فاعل يأْتي، قال: والعرب تقول العِلم قَبْلِيٌّ وليس بالدَّبَرِيِّ، قال أَبو العباس: معناه أَن العالم المتقن يجيبك سريعاً، والمتخلف يقول لي فيها نظر "[2]، وهو ما يجعلنا نقول: كان من الواجب على ابن الأنباريّ أنْ يُدلي بدلوه في هذه المسألة حتَّى لا يتخبّط العامة بين قول هذا وذاك، وهو ما يُسْهم في مقاومة لَحْن العامة.

ثانيًا – التصحيح في أبنية الأفعال:

جاء تصحيح أبنية الأفعال في كتاب الزاهر في ثلاثة مواضع[3]، كلها لابن الأنباري، يمكن عَرْضها على النَّحو التالي:

---

(١) يُنْظَر: نفسير ابن كثير ٨ / ١٢٥.

(٢) لسان العرب (دبر)، ويُنْظَر: تهذيب اللغة، ومقاييس اللغة، وتاج العروس (المادة نفسها).

(٣) يُنْظَر: الزاهر ١ / ١٧٤، ٤٩٦، ٢/٣٥.

أ – فيما يتصل بضمِّ ياء المُضارعة وكَسْر العين في (فَعَل يَفْعُل):

وذلك ما جاء في ضمِّ ياء المُضارعة من (يَفْعُل)، في فَعَل يَفْعُل، ونَصِّه على أنَّ الصواب فَتْحُها، في تعليقه على قولهم: (لا يَفْضُضِ اللهُ فاك)، فقال: "قال أبو بكر: معناه لا يكسِّر الله أسنانك ويُفرِّقها، وفيه وجهان: لا يَفْضُضِ الله فاك، بفَتْح الياء وضَمِّ الضادِ الأولى وكَسْر الثَّانية، ولا يُفْضِ الله فاك، بضَمِّ الياء وحَذْف الياء الثَّانية للجزم، فمن قال: لا يَفْضُضِ اللهُ فاك، أخذه من فضضت الشيء: إذا كسَّرته وفرَّقته، ويُقال: فضضت جموع القوم: إذا فرَّقتها وكسرتها، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ﴾[1]، معناه: لتفرَّقوا، والعامة تلْحن في هذا، فتقول: لا يُفْضِضِ الله فاك، ولغة النبي– صلى الله عليه وسلم –: لا يَفْضُضِ الله فاك، بفَتْح الياء وضَمِّ الضاد الأولى وكَسْر الثَّانية، يُروى أنَّ النَّابغة الجعدي لَمَّا أنشد النبي – صلى الله عليه وسلم– قصيدته التي يقول فيها:

تَبِعْتُ رسولَ اللهِ إذْ جاء بالهُدى ويَتْلو كتابًا كَالمَجَرَّةِ نَيِّراً

فقال فيها:

وَلا خَيْرَ في حلْمٍ إذا لم يكن له بوادِرُ تَحْمي صَفْوَهُ أنْ يُكَدَّرا

ولا خيرَ في جَهْلٍ إذا لم يَكُنْ لهُ حليمٌ إذا ما أوْرَدَ الأمرَ أَصْدَرا

ثُمَّ أنشده:

بَلغْنا السَّماءَ مجدُنا وجدودُنا وإنَّا لَنَرْجو فوقَ ذلك مَظْهرا

فقال النبي – صلى الله عليه وسلم–: إلى أين أبا ليلى؟ فقال: إلى

(١) سورة آل عمران، من الآية ١٥٩.

الجنة، فقال النبي– صلى الله عليه وسلم-: لا يَفْضُضِ اللهُ فاك، هكذا حُفِظ عنه، صلى الله عليه وسلم"[(١)]، فالملاحظ أنَّ ابن الأنباري قد أشار في هذا النَّصِّ إلى أنَّ معنى قولهم: (لا يَفْضُضِ اللهُ فاك): لا يكسِّر الله أسنانك ويُفرِّقها، وأنَّ فيه وجهين، أولهما: لا يَفْضُضِ الله فاك، بفَتْح الياء وضَمِّ الضادِ الأولى وكَسْر الثَّانية، والآخر: لا يُفْضِ الله فاك،بضَمِّ الياء وحَذْف الياء الثَّانية للجزم، ثُمَّ أشار إلى أنَّ مَنْ قال: لا يَفْضُضِ اللهُ فاك، مُشتقٌّ من فضضت الشيء: إذا كسَّرته وفرَّقته، وما يهمُّنا إشارته إلى أنَّ العامة تلْحن في هذا، فتقول: لا يُفْضِضِ الله فاك، بضمِّ ياء المُضارعة من (يَفْعُل)، في (فَعَل يَفْعُل) وكَسْر عين المضارع أيضًا؛ ومن ثَمَّ كان نَصُّه على أنَّ الصوابَ فَتْحُ الياء، وضَمُّ الضاد الأولى، مُستشهدًا بأنَّ لغة النبي– صلى الله عليه وسلم-: لا يَفْضُضِ الله فاك، بفَتْح الياء وضَمِّ الضاد الأولى وكَسْر الثَّانية، وذلك في ردِّه– صلى الله عليه وسلم- على النابغة الجعدي، على نحو ما تقدَّم، وهو ما أقرته المعاجم [(٢)]؛ ومن ثَمَّ يكون تصحيح ابن الأنباري في محلِّه، وهو ما يُسهم في مقاومة لَحن العامة.

ب – فيما يتصل بضمِّ ياء المُضارعة في (فَعَلَ يَفْعَلُ):

وذلك ما جاء في تعليقه على قولهم: (هذا الأمرُ لا يَعْنيني)، فقال: "قال أبو بكر: معناه: لا يشغلُني، يُقال: عناني الشيء يعنيني: إذا شغلني... ويُقال:

(١) الزاهر ١ / ١٧٤ – ١٧٥، وأبيات النابغة بديوانه صـ ٣٦،٥١،٦٩، من الطَّويل، والحديث بتاريخ دمشق ٥٠ / ١٣٢.

(٢) يُنْظَر: الصحاح (فضض)، مقاييس اللغة (فضّ)، ولسان العرب (فضض).

الشيء لا يَعنيني، بفَتْح الياء، ولا يُقال: يُعنيني، بضَمِّ الياء، قال الشَّاعر:

إنَّ الفتَى ليْس يقْمِيه ويَقمَعُهُ إلاَّ تكلُّفُهُ ما ليس يَعْنيه"[١].

وهو ما يتَّضح من خلاله أنَّ ابن الأنباري قد أشار إلى أنَّ قولهم: (هذا الأمرُ لا يَعْنيني) معناه: لا يشغلني، ثُمَّ أشار إلى أنَّه لا يُقال: يُعنيني، بضَمِّ الياء، فالصواب أنْ يُقال: عناني الشيء يَعْنِيني: إذا شغلني... ويُقال: الشيء لا يَعنيني، بفَتْح الياء، ثُمَّ استشهد بما ورد في الشعر العربي، على نحو ما سبق، وقد جاء في "الحديث: مِنْ حُسنِ إسلامِ المَرْءِ تَرْكُه ما لا يَعْنِيه أَي لا يَهُمُّهُ، وفي الحديث عن عائشة، رضي الله عنها: كان النبيُّ – صلى الله عليه وسلم – إذا اشْتَكى أتاه جبريلُ، فقال: بسْمِ الله أَرْقِيكَ من كلِّ داءٍ يَعْنيك، من شرِّ كلِّ حاسدٍ ومن شرِّ كلِّ عَين؛ قوله يَعْنِيك أَي يشغَلُك، ويقال: هذا الأَمر لا يَعْنِيني أَي لا يَشْغَلُني ولا يُهِمُّني " [٢]، وهو الأمر الذي ينبغي أنْ يكون عليه كثير من العامة في وقتنا هذا.

جـ – فيما يتَّصل بضمِّ عين الماضي في (فَعَلَ يَفْعُلُ):

عرض ابن الأنباريّ للتصويب الصَّرفيِّ – باعتباره جديلةً من جدائل التَّصويب اللُّغويّ – فيما يتَّصل ببناء (فَعَلَ يَفْعُل)، في تعليقه على قولهم: (قد أصابَ فلانًا الرُّعاف)، فقال: "قال أبو بكر: معناه في كلام العرب: الدَّم السَّابق السَّائل، يُقال: قد رَعَفَ فلانٌ أصحابه: إذا سبقهم في السَّير، وقد

(١) الزاهر ١ / ٤٩٥ – ٤٩٦ والبيت من بحر الطويل، بلا عزو في لسان العرب (عنا).

(٢) لسان العرب مادة (عنا)، ويُنْظَر: تهذيب اللغة (عنا).

جاء راعفًا، أي: سابقًا، قال الأعشى:

بِهِ تَرْعُفُ الأَلْفُ إِذْ أُرْسِلَتْ غَدَاةَ الصَّباحِ إذا النَّقع ثارا

معناه: يسبق الألف، ويتقدمهم، ويُقال: رَعَفَ الرَّجل، بفَتْح العين، يَرعُفُ، فهو راعِف، ولا تُضمُّ العين في الماضي"[(١)]، ومن خلاله يتَّضح لنا أنَّ عين (فَعَلَ) الذي مضارعه (يَفْعُلُ) لا تُضمُّ في الماضي فلا يُقال: رَعُف أو شَكُر أو خَرُجَ، والصَّواب فَتْحها، فيُقال: رَعَفَ، شَكَرَ، خَرَجَ، فعلى الرَّغم من تصريح الجوهري بأنَّ (رعُف) لغةٌ ضعيفةٌ [(٢)]، فإنَّني أوافق ابن الأنباري على عدم صِحّة الضَّمِّ [(٣)].

ثالثًا – التصحيح في المشتقات:

أ– بين اسم الفاعل والمفعول:

جاء التصحيح اللُّغوي في باب المشتقات لدى ابن الأنباري في (الزَّاهر) في موضعٍ واحد، صدد تعليقه على قولهم: (إنَّ عذابك الجِدَّ بالكفّار مُلْحِقٌ)، فقال: "الجِدُّ، بكسْر الجيم: الحق، والمعنى: إنَّ عذابك الحق الذي ليس بهزل، ولا يجوز: الجَدُّ، بفَتْح الجيم في هذا الموضع، للعلّة التي تقدّمت في قوله: ولا

(١) الزاهر ٢ / ٣٤ – ٣٥، والبيت المذكور بديوان الأعشى ص ٥٣، من المتقارب، والمعنى: إذا أرسل الفرس المُتحدث عنه في الغارة وسط ألف من الخيل بذّها جميعًا: يُنْظَر ص ٥٢ من الديوان حيث شرح الدكتور محمد حسين، ويُنْظَر: تقويم اللسان صـ ١١٥.

(٢) يُنْظَر الصِّحاح (رعف).

(٣) يُنْظَر تهذيب اللغة (عرف)، ولسان العرب (رعف).

ينفع ذا الجَد منك الجَدُّ، وفي مُلْحِق ثلاثة أقوال: قال أبو عبيد: الرِّواية[١]: مُلْحِق، بكَسْر الحاء، معناه: إنَّ عذابك لاحِقٌ، يُقال:ألحَقتُ القوم، بمعنى: لَحِقْتُ القوم، وكذلك أتبعتُ القوم، بمعنى: تبعتهم، قال الله -عزَّ وجلَّ-: ﴿ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾[٢]، معناه: فتبعه شهابٌ ثاقب... قال أبو بكر: قال لي أبي: سمعتُ الحسن بن عرفة[٣] قال: قال القاسم بن معن[٤]: ملحَق، بفَتْح الحاء، أصْوب من مُلحِق، ذهب إلى هذا المعنى: ألحقهم الله عذابه: أنشد النحويون:

أَلْحِقْ عذابَكَ بالقومِ الذينَ طَغَواْ وعائذًا بكَ أنْ يَعْلُوا فيُطْغوني

والوجه الثَّالث: إنَّ عذابك بالكفار لاحِق، قال أبو بكر: ولا نحبُّ هذا القول؛ لأنَّه يخالف الإجماع"[٥]، وهو ما يتَّضح من خلاله أنَّ ابن الأنباري

(١) يُنْظَر: غريب الحديث ٤ / ٢٦٥ -٢٦٧، والزاهر ١ /٧٠ هامش ٢٥٨.

(٢) سورة الصافات، من الآية ١٠.

(٣) أحد الرواة الذين أخذ عنهم والد أبي بكر الأنباري صاحب الزاهر:يُنْظَر: تاريخ بغداد١٤٢/٢، والزاهر١ /٧٠ هامش ٢٦١.

(٤) هو القاسم بن معن المسعودي، نحويٌّ كوفيّ ت١٨٨ه: يُنْظَر: تاريخ بغداد ٣٩٥/١٣، ومعجم الأدباء ٢٢٣٠ - ٢٢٣٢، والزاهر ١ /٧٠ هامش ٢٦٢.

(٥) الزَّاهر١ /٧٠ – ٧١، ويُنْظَر: تقويم اللسان صـ ٤٢ حيث مقدمة المحقق، والغريب المصنف ٥٧٠، ومصنفات اللَّحْن والتثقيف اللُّغوي ص ١٩٢، والبيت المذكور من البسيط، لعبد الله بن الحارس السهمي بالكتاب ٣٤٢/١ شاهدًا على =

يرى فيما رواه عن أبيه أنَّ الصَّواب (مُلْحَق) بصيغة اسم المفعول،حيث إنَّ الفعل (ألحق يُلْحق) فهو مُلْحَق،واسم الفاعل مُلْحِق، ووجه الصواب هنا في وضع الصيغة موضعها راجعٌ إلى المعنى،أي:ألحقهم الله عذابه- وهو ما نؤيِّده—وهو ما يؤيِّده أيضًا بيت الشعر المذكور آنفًا.هذا،وقد أضاف ابن الأنباري أيضًا أنَّه يجوز: إنَّ عذابك بالكفار لاحِق، لكنَّه لا يؤيِّد هذا الوجه، من جهة مخالفته للإجماع، في أن العذاب لا يلحق، وإنَّما يُلْحق، فهو مُلْحَق.

ب – التَّصحيح في اسم المكان:

جاء التَّصويب اللُّغوي لدى ابن الأنباري فيما يتّصل باسم المكان في تعليقه على قول العامة: (قد مضى فلانٌ إلى المأصِر)، فقال: "العامة تُخطئ فيه، فتفتح الصاد، والصواب كَسْرها، ومعنى (المأصِر) في اللغة: الموضع الحابس، من قولهم: قد أَصَرْت فلانًا على الشيء أَصِرُه أَصْرًا: إذا حبستُه عليه، وعطفته، يُقال: ما تأصِرني على فلان آصرة، أي: ما تحبسني عليه حابسة، ولا تعطفُني عليه عاطفة... والإِصْرُ، بكَسْر الهمزة: الثقل... والإِصْر أيضًا: العهد "[1]، وهو ما يتَّضح من خلاله إشارة ابن الأنباري إلى أنَّ العامة تُخطئ في (المأصِر) فيفتحون الصَّاد قائلين: (قد مضى فلانٌ إلى المأصَر)، والصَّواب كَسْرُها، حيث إنَّ (المأصِر)

= وَضْع (عائذ) موضع المصدر النَّائب عن فِعله، والتَّقدير: أعوذُ عِياذًا، وشرح المفصل ١/١٢٣.

(١) الزاهر ٢ / ٥٤ – ٥٥، ويُنْظَر: ملامح الدرس الصوتي وعلاقته بالدلالة في كتاب الزَّاهر صـ٢٨٢ -٢٨٣.

اسم مكان، على وزن (مَفْعِل)، من الفعل الثُّلاثي الصحيح (أصِر)، على وزن (فَعِلَ) المكسور العين في المضارع (يأصِرُ)؛ ولذلك فإنَّ اسم المكان منه يأتي على مثال (مَفْعِل)، إلاَّ إذا كان معتل الآخر، فإنَّه يُصاغُ على (مَفْعَل)؛ ومن ثَمَّ كانت إشارة ابن الأنباري إلى أنَّ نُطق الكلمة بالفتح من غير الصَّحيح، ففسّر (المأصِر) في اللغة بأنَّه الموضع الحابس، ومن المعروف في الدرس الصرفيّ أنَّ اسم المكان من غير الثُّلاثي يأتي على وزن المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وفتْح ما قبل الآخر، والفعل موضع الحديث ليس من غير الثُّلاثي، أضِف إلى ذلك أنَّ التَّغيير الذي أشار إليه ابن الأنباري إنَّما هو للتَّغيير في المعنى[1].

(١) يُنْظَر:الكتاب ٤ /٩٠، والمقتضب ١/ ٢٤٦، وشرح الرضي على الشافية ١/ ١٨٥، و التعريفات صـــ٢٠، ومعاني الأبنية في العربية صـــ٣٩.

رابعًا- التَّصحيح فيما يتَّصل بالجَمْع:

جاء التَّصحيح اللُّغويّ لدى ابن الأنباري فيما يتَّصل بالجَمْع في ثلاثة مواضع[١] يمكن تناولها كما يأتي:

أ – في جَمْع (فاعل):

جاء ذلك في تعليقه على قولهم: (إنَّما هم أَكَلَةُ رأْسٍ)، فقال: "قال أبو بكر: معناه عددهم قليل، فكأنَّهم لو اجتمعوا على أَكْل رأسٍ لكان كافيًا لهم، والعامة تلَحَنُ في هذا، فتُسكِّن الكاف منه، والصواب: أَكَلة، بفَتْح الكاف، جَمْع: آكل، ويُقال: آكل وأكَلَة وآكلون، كما يُقال: كافر وكَفَرة وكافرون، وكامِل وكَمَلة وكاملون" [٢]. وهو ما يتَّضح من خلاله أنَّ تسكين الكاف من (أَكَلَة) في قولهم: (إنَّما هم أَكَلَةُ رأْسٍ) خطأٌ؛ لأنَّ أَكَلة، بفَتْح الكاف، جَمْع: آكل، ونظيره كافر وكَفَرة وكافرون، وكامِل وكَمَلة وكاملون، وهو ما نقله ابن فارس عن أبي عُبَيد، أضف إلى ذلك أنَّ (الأَكْلة) المرة الواحدة حتى يَشْبَع... وتقول: أَكَلْت أُكْلة واحدة أَي لُقْمة[٣].

ب – في جَمْع (فَعْل):

جاء ذلك في تعليقه على قولهم: (أَكَلَ فُلانٌ العُراق)، فقال: "قال أبو بكر: قال أبو عُبيد: العُراق: الفِدْرة من اللَّحم... وقال ابن قُتيبة: العُراق

---

(١) يُنْظَر: الزاهر ٢ / ١٤، ٣٧٢، ٣٨٤.

(٢) الزاهر ٢ / ١٤.

(٣) يُنْظَر: الكتاب ٣ / ٦٣١، ومقاييس اللغة، ولسان العرب (أكل).

العظام... قال: و(العُراق) جَمْع: العِرْق، بمنزلة قولهم: ظِئر وظُؤار، ورُبَّى ورُباب: للشاة التي تكون في منزل القوم، يحلبونها وليست سائمة... والعُراقُ في المصادر بمنزلة قولهم: سَكَتَ سُكاتًا، وصَمَتَ صُماتًا، وصَرَخ صُراخًا، و"العَرْقُ" بمنزلة "العُراق"، مصدر لعرقت، ولا يجوز أنْ يكون واحد "العُرَاق" على ما ذكر ابن قتيبة؛ لأنَّه لم يؤثر عن العرب "فُعال" في جَمْع فَعْل "[1]، فقد بيَّن ابن الأنباري أنَّ معنى العُراق: الفِدْرة من اللَّحم أو هي العظام، ثُمَّ تطرق إلى ما أدلى به ابن قتيبة، حيث رأى ابن قتيبة أنَّ (العُراق) جَمْع: العِرْق، بمنزلة قولهم: ظِئر وظُؤار، وهو ما نفاه ابن الأنباري مُعلِّلاً ذلك بأنَّه لم يرد عن العرب "فُعال" في جَمْع فَعْل، وهو ما نؤيِّده، بناء على ما بين أيدينا من موروثٍ لغويّ، على الرَّغم من قول الأزهري في تهذيبه: العَرْق جمعُه عُراق، وهي العظام التي اعترق منها هَبْر اللحم وبقيَ عليها لحومٌ رقيقة طيّبة، فتكسَّر وتُطبَخ[2].

جـ – في جَمْع (فَعْل):

جاء ذلك في تعليقه على قولهم: (قد هَبَّتِ الرِّيحُ)، فقال: "قال أبو بكر: قال بعض أهل اللُّغة: إنَّما سُمِّيت الرِّيح رِيحًا؛ لأنَّ الغالب عليها في هبوبها المجيء بالرَّوح والرَّاحة، وانقطاع هبوبها يُكسب الكَرْبَ والغَم والأذى، فهي مأخوذةٌ من

(١) الزاهر ٢ / ٣٧٠ –٣٧٢.

(٢) يُنْظَر: الكتاب ٣ / ٥٦٧ –٥٦٩ حيث الحديث عن تكسير ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف، وكان (فَعْلاً)، وأدب الكاتب ٥٤٨، وتهذيب اللغة، ولسان العرب(عرق).

الرَّوْحِ، وأصلها: رِوْحٌ، فصارت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، كما فعلوا مثل ذلك في الميزان والميعاد والعِيد، والدَّليل على ذلك أنَّ أصل "ريح": رِوْح، قولهم في الجمع: أرواح، ولو كانت الياء صحيحة في "الرِّيح" لقيل في الجمع: أرياح، و"أرياح" خطأٌ لا تتكلم العرب به: قال زهير:

قِفْ بالدِّيارِ الَّتي لَمْ يَعْفُها القِدَمُ بَلى وَغَيَّرها الأَرْواحُ والدِّيَمُ"(١).

وهو ما يتَّضح من خلاله أنَّ ابن الأنباري قد بيِّن سبب تسمية الرِّيح بهذا الاسم، ثُمَّ بيِّن أصلها الاشتقاقيّ بأنَّها مأخوذةٌ من (الرَّوْحِ)، وأنَّ أصلها: رِوْحٌ، فصارت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، كما فعلوا مثل ذلك في الميزان والميعاد والعِيد، وفي التدليل على ذلك أشار إلى أنَّهم يقولون في الجمع: أرواح، ولو كانت الياء صحيحة في "الرِّيح" لقيل في الجمع: أرياح، ثُمَّ تدرج في هذا التدليل، فبيَّن أنَّ (أرياح) خطأٌ، لا تتكلم به العرب، ومن ثَم يجب عدم التكلُّم به، واستشهد على صحة ذلك بالبيت السَّابق لزهير، حيث ورود كلمة (الأرواح) جمعًا للرِّيح، وهو ما يؤيِّده الدرس اللُّغويّ، حيث يخبرنا بأنَّ حكاية أرْياح وأرايح شاذٌّ، وهو ما أنكره أبو حاتم وغيره(٢).

(١) الزاهر ٢ / ٣٨٤، والبيت من بحر البسيط، بديوان زهير صـــ ١٢٦.

(٢) يُنْظَر: الكتاب ٣ / ٥٩١ – ٥٩٢، والعين (روح)، وتهذيب اللغة، ومقاييس اللغة، ولسان العرب (روح).

خامسًا- التصحيح في باب النّسب:

جاء التصحيح اللُّغوي في باب النَّسب لدى ابن الأنباري في (الزَّاهر) في موضعٍ واحدٍ،صدد تعليقه على قولهم:(فلانٌ أَعرابيّ)، فقال: "قال أبو بكر:قال الفرَّاء: الأعراب: أهل البادية، والعرب: أهل الأمصار، فإذا نُسب الرَّجل إلى أنَّه من أعراب البادية قيل: أعرابي.قال الفرَّاء: ولا تقول: عربيّ؛لئلاّ يلتبس بالنِّسبة إلى أهل الأمصار، قال الفرَّاء: وإذا نسبت رجلاً إلى أنَّه يتكلّم بالعربية، وهو من العجم،قلت: رجلٌ عربانيّ، وإنَّما سُمِّيت العرب عربًا؛ لحُسن بيانها في عبارتها، وإيضاح معانيها، من قول العرب: قد أعربتُ عن القوم: إذا تكلمتُ عنهم، وأَبَنْتُ معانيهم"(١)، فمن خلال هذا النَّص يتبيّن لنا – فيما نقله ابن الأنباري عن الفرَّاء – أنَّنا إذا نسبنا رجلاً إلى أعراب البادية، لا نَقُل: إنَّه عربيٌّ، بل نقول: أعرابي، وقد علَّل الفراء ذلك بعدم التباسه بالنِّسبة إلى أهل الأمصار، وهو الأمر الذي يؤيِّده الواقع اللُّغوي، يقول سيبويه: "وتقول في الأَعراب: أَعْرابيٌّ؛ لأنَّه ليس له واحدٌ على هذا المعنى، ألا ترى أنَّك تقول: العَرَبُ، فلا تكون على هذا المعنى؟ فهذا يقويه"(٢).

(١) الزَّاهر ٢ / ٥٦، ورأي الفراء لم أجده بمعانية، لكن الواقع اللغويّ يؤيِّده.

(٢) الكتاب٣ /٣٧٩، ويُنْظَر: تهذيب اللغة (عرب)، والزاهر ٢/٥٦هامش٥٧، والعرب والأعراب: خَلْط المفاهيم وفوضى الدلالة ص٢١٧.

سادسًا – التصحيح في باب المقصور:

جاء التَّصحيح اللُّغويّ لدى ابن الأنباري فيما يتَّصل بالمقصور، في تعليقه على قولهم: (قد ضربته بالعصـــا)، فقـــال: "قال أبـــو بـــكر: قال أبو العباس: روى الأصمعيُّ عن بعض شيوخ البصريين أنَّه قال: إنَّما سُمِّيت العصا: عصا؛ لأنَّ اليد والأصابع تجتمع عليها، وقال: هو مأخوذٌ من قول العرب: قد عصوتُ القوم أعصوهم: إذا جمعتهم على خيرٍ أو شر، ولا يجوز مدُّ العصا، ولا إدخال التَّاء معها، قال الرَّاجز:

رَبَّيْتُهُ حتَّى إذا تمعددا

كأنَّ جزائي بالعصا أنْ أُجْلَدَا

ويُقال: أولُ لَحنٍ سُمع بالعراق: عصاتي، بالتَّاء "[1]، فمن خلال هذا النَّص تتَّضح لنا إشارة ابن الأنباري – فيما نقله عن ثعلب عن الأصمعي، وهو ما أوافقه عليه – إلى أنَّ الاسم المقصور (عصا) مأخوذٌ من قول العرب: قد عصوتُ القوم أعصوهم: إذا جمعتهم على خيرٍ أو شر، ولا يجوز مدُّه، أو إلحاق التاء به؛ وبناء على ذلك عدَّ اللُّغويون قول مَنْ قالوا من أهل العراق: عصاتي، بالتَّاء، من باب اللَّحْن في اللُّغة، على نحو ما ذهب إليه ابن السِّكِّيت، وهو ما لم يأتِ به القرآن في قوله تعالى: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا﴾[2].

---

(١) الزَّاهر٢ / ٤٨٤، والرَّجز المذكور للعجاج بملحق ديوانه ص٧٦، كما أشار محقق الزاهر، ولم أجده فيما بين يدي من نسخة الديوان: يُنْظَر": الزاهر ٤٨٤/٢ هامس ٧٢ حيث تعليق المحقق، وهذا الرَّأي للفراء أيضًا بإصلاح المنطق ٢٩٧، ولم أجده بمعانيه، ومعنى تَمَعْدَدَ: غَلُظ وسَمِن.

(٢) يُنْظَر: إصلاح المنطق ٢٩٧،والزاهر ٤٨٤/٢ هامش٧٣ حيث تعليق المحقق، واللغة والنَّحو صـــ١٧٥، والآية من سورة طه، من الآية١٨، والمقرب ٢ /١٣٩ -١٤١، والمقصور والممدود لنفطويه صـــ٣٩، وأبنية الصرف في ديوان امرئ =

المبحث الثَّالث: التَّصحيح النَّحويّ

جاءت ملامح التَّصحيح النَّحويّ في كتاب الزَّاهر مُتَّصلةً باللازم والمتعدي، والإضافة، والاقتصار على وجه واحد في الممنوع من الصرف، والإخلال بالتَّركيب اللُّغويّ، وفيما يلي عرضٌ لهذه الأمور:

أولاً – اللازم والمتعدي:

أ – ما يتعدَّى وما لا يتعدّى:

فيما يتَّصل بالتَّصويب النحويّ في هذا الصدد نلاحظ أنَّه قد ورد في أربعة مواضع، على مدار كتاب الزَّاهر[1]، ففي تعليق ابن الأنباري على قولهم: (فلانٌ سَفِيهٌ) قال: "قال أبو بكر: معناه فلانٌ قليل اللَّحم، والسَّفه عند العرب خِفَّة الحلم، قال بعض أهل اللُّغة: من ذلك قولهم: ثوبٌ سفيهٌ: إذا كان خفيفًا رقيقًا، ومن ذلك قول ذي الرُّمة:

وأَبْيَضَ مَوْشِيِّ القَميصِ عَصَبْتُهُ على ظَهْرِ مِقْلاتٍ سفيهٍ جَديلُها

الجديل: الزِّمام، والمعنى: خفيفٌ زمـــامها، مُسرع... ويُقال: سَفِهَ عبدُ الله، وسَفُه عبدُ الله، وسفِهَ عبدُ اللهِ رَأيُهُ، ولا يجوز سَفُه عبدُ الله رأيُهُ، بضمِّ الفاء مع النَّصب؛ لأنَّ "فَعُلَ" لا ينصب، و"فَعِلَ"ينصب؛ وذلك أنَّك

= القيس ص ٢٨٢ وما بعدها، وهنا أشير إلى أنَّ العامية المصرية – على سبيل المثال – تلحق بآخر (عصا) الياء والتاء، فيُقال: أين عصايتي، وهو خطأٌ، والصواب: أين عصاي: يُنْظَر: تحريفات العامية للفصحى صـــ ١٢٩.

(١) يُنْظَر: الزاهر ١ / ٣٩٤، ٢ /٥٢، ١٢٩، ١٩٦ – ١٩٧.

تقول: عَلِمَ عبدُ الله عِلْمًا، ولا تقول: كَرُمَ عبدُ اللهِ أخاك"[(١)]، فابن الأنباري في هذا النَّصِّ قد أشار إلى قول النَّاس (سَفِهَ عبدُ الله، وسَفُه عبدُ الله، وسفِهَ عبدُ اللهِ رَأيَهُ)، وذلك معناه أنَّ (فَعِلَ) يأتي لازِمًا ومُتعدِّيًا، أمَّا (فَعُل) بضم الفاء، فلا يأتي إلاَّ لازِمًا؛ ومن ثَمّ كان من اللازم تصويب قولهم: (سَفُه عبدُ الله رأيَهُ) بضمِّ الفاءِ، ونَصْبِ كلمة (رأيه) على أنَّها مفعولٌ به، وهو ما يترتب عليه تنقية كلام العامة من الخلط بين ما يأتي لازمًا وما يأتي مُتعدِّيًا، وما يأتي لازمًا حينًا، ويأتي مُتعدِّيًا حينًا آخر [(٢)].

ب – ما يتعدَّى بنفسه ولا يتعدَّى بالهمزة:

جاء ذلك في (الزَّاهر) منقولاً عن (الأصمعيّ)، في سياق تعليق ابن الأنباريّ على قولهم: (قد طَلَّق فلانٌ فُلانةً ثلاثًا بَتَّةً)، فقال: "قال أبو بكر: معناه: قاطعةً، أي: قطعتْ الثلاثُ حبائلها من حبائله، قال الفرَّاء: يُقال: أَبْتَتُّ على فلانٍ القضاء، وبَتَتُّ، أي: قطعتُ، وقال الأصمعيُّ: لا يُقال: أبْتَتُّ، بالألف، ولكن يُقال: بَتَتُّ، بغير ألف"[(٣)]، وهو ما يتَّضح من

---

(١) السَّابق ١ / ٣٩٤، وبيت ذي الرُّمة من الطويل، بديوانه صـ ٣٢٢، وناقةٌ بها قَلَتٌ، أي: هي مِقلاتٌ، وقد أَقْلَتَتْ، وهو أَن تضع واحداً ثم يَقلَتُ رَحِمُها فلا تَحمل: يُنْظَر: تهذيب اللغة (قلت).

(٢) يُنْظَر: تهذيب اللغة (سَفِه)، ولسان العرب (سفه) حيث الإشارة إلى تعدِّي (سَفَه) والإشارة إلى جواز تقديم المنصوب عند البصريين والكسائي، وعدم جواز تقديمه عند الفرَّاء؛ لأنَّ المفسر لا يتقدّم.

(٣) السَّابق ٢ / ٥٢، ويُنْظَر: تقويم اللسان صـ ١١٢ – ١١٣، والغريب المصنف ٥٧٤.

خلاله نَقْلُ ابن الأنباري عن الفرَّاء والأصمعيّ دون ترجيحٍ لأحدهما على الآخر أو إبداء وجهة نظره، فالفرَّاء يرى أنَّ الفعل (بتَّ) يتعدى بالهمزة، ويتعدَّى بنفسه، أمَّا الأصمعيُّ فيشير إلى أنَّه من غير الصحيح نحويًّا أنْ يُقال: أبْتَتُ، بالألف؛ ومن ثَمَّ كان لابد من نصِّه على هذا التصويب، فأتبعه بقوله: ولكن يُقال: بَتَتُّ،بغير ألف، وهنا أشير إلى أنَّ مثل هذه الخلافات ممّا يوقع العامة في الخطأ، ويجعلهم على صواب بناءً على رأي الفرَّاء – مثلاً – أو يجعلهم على خطأ، على رأي الأصمعي، كما هو الحال في هذا الموضع، ممَّا يجعلني أقول: كان من الواجب على ابن الأنباري أنْ يتدخل هنا، فيحسم المسألة، ولا سيمّا أنَّ وضْع الألف أو عدم وضْعها هو ما يترتب عليه وضْع الكلمة في غير موضعها – على نحو ما سنبيِّن في المبحث الرابع – ممّا لا يمنع من الإشارة هنا إلى أنَّ ابن الأنباري قد حسم الأمر في موضعٍ من هذه المواضع، فقال: " وكذلك تُخطيءُ العامّة، فيقول الرَّجل منهم للرَّجل: أوعِدني موعدًا أقف عليه، وهذا خطأٌ في كلام العرب؛ وذلك أنَّهم يقولون: قد وعدت الرَّجل خيرًا، وأوعدته شرًّا، فإذا لم يذكروا الخير قالوا: وعدته، فلم يدخلوا ألفًا، وإذا لم يذكروا الشرَّ قالوا: أوعدته، ولم يسقطوا الألف، قال الشاعر:

وإنِّي وإنْ أَوْعَدتُهُ أَوْ وعدْتُهُ لأُخلف إِيعادِي وأُنْجزُ موعِدِي"[1]

(١) الزاهر ٢ / ١٢٩، والبيت من بحر الطويل، لعامر بن الطفيل: ديوانه صـــ ٥٨، ويُنْظَر: شرح القصائد السبع ٤٠٣.

أي أنَّ الفعل (وعد) بدون الألف يأتي في الخير، فيقال: قد وعدت الرَّجل خيرًا، أو يُقال: وعدته، أمَّا الفعل (أوعد) بالألف فيأتي في الشَّر، فيُقال: أوعدته شرًّا، أو يُقال: أوعدته، أمَّا عن (بَتَتُّ وأبتَتُّ)، فيمكن القول: إنَّ كلاًّ منهما صحيح في تعديته، فهو يتعدّى بنفسه وبالهمزة، فيُقال: بَتَتُّ الحبلَ، فانْبَتَّ، وأَبْتَتُّ، وعن ابن سِيدَه: بَتَّ الشيءَ يَبُتُّه، ويَبِتُّه بَتّاً، وأَبَتَّه: قطَعه قَطْعاً مُسْتَأْصِلاً، فهما لغتان مُستعملتان[1].

جـ – وقُوع فِعلٍ على فِعْل:

أشار ابن الأنباري إلى هذا الأمر وكونه خطأً في سياق تفسيره قولَهُم: "شرابٌ سَلْسالٌ"، فقال: "قال أبو بكر: معناه: عذبٌ، سهل الدخول في الحلق، وفيه لغاتٌ: شَرَابٌ سَلْسالٌ، وسَلْسَل، وسَلْسبيل، قال أبو كبير:

أَمْ لا سَبيلَ إلى الشَّبابِ وذِكْرُهُ أَشْهَى إلَيّ مِنَ الرَّحيقِ السَّلْسَلِ

وقال الله جلَّ وعلا: ﴿عَيْناً فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلاً﴾[2]، فيجوز أنْ"سلسبيل" اسمًا للعين، فنُوِّن وحقُّه ألاَّ يجري؛ لتعريفه وتأنيثه؛ ليكون موافقًا رؤوس الآيات المنونة، إذ كان التوفيق بينها أخف على اللسان، وأسهل على القارئ، ويجوز أنْ يكون "سلسبيل" صفةً للعين ونعتًا، فإذا كان وصفًا زال عنه ثِقلُ التَّعريف، فاستحقّ الإجراء... وقال سعيد بن المسيب: هي عينٌ تجري من تحت العرش، في قضيبٍ من ياقوت، وقال بعض المفسِّرين: معنى "سلسبيلا":

(١) يُنْظَر: مقاييس اللغة (بتّ)، ولسان العرب (بتت)، وتهذيب اللغة (بتّ) حيث النَّصُّ على قول الفرّاء بأنَّهما لغتان.

(٢) سورة الإنسان، الآية ١٨.

سَلْ ربَّك سبيلا إلى هذه العين، قال أبو بكر: وهذا عندنا خطأٌ؛ لأنَّه لو كان كذلك، لقُطعت اللام من السين، و لم توصل بها، ولبقي "تُسمّى" غير واقعٍ على منصوب، وسبيله أنْ يصحبه المنصوب، كقولك: المرأة تُسمَّى هندًا، والجارية تُسمَّى جملاً، وغير جائزٍ أنْ يقع على "سَلْ"؛ لأنَّ "سَلْ" فعلٌ معناه الأمر، ولا يقع فعلٌ على فعلٍ، فخلا "تُسمّى"من المنصوب، واتصال اللام بالسين أكبر دليلٍ على غلط القوم، وأوضح برهانٍ على أنَّها حرفٌ واحد، لا ينفصل بعضه من بعض"[1]، فأنت ترى ابن الأنباري في هذا النَّصِّ قد عرض لكون كلمة "سلسبيل" اسمًا للعين أو نعتًا لها، ثُمَّ بين غلط بعض المفسرين في القول بأنَّ معنى "سلسبيلا": سَلْ ربَّك سبيلا إلى هذه العين، وعلة ذلك – وهو ما نوافقه عليه – أنَّه لو كان كذلك، لقُطعت اللام من السين، و لم توصل بها، ولبقي الفعل "تُسمّى" غير واقعٍ على منصوب، في الوقت الذي ينبغي أنْ يكون له منصوبٌ؛ لأنَّه فعلٌ يتعدى إلى المفعول، كقولنا: المرأة تُسمَّى هندًا، والجارية تُسمَّى جملاً، فكلٌ من (هند، والجمل) مفعولٌ به للفعل (تُسمّى)، وغير جائزٍ أنْ يقع على "سَلْ"؛لأنَّ "سَلْ" فعلٌ معناه الأمر، ومن المعلوم نحويًّا أنَّه لا يقع فِعْلٌ على فعلٍ، بالإضافة إلى أنَّ الفعل "تُسمّى" يكون بذلك قد خلا من المنصوب، ثُمَّ بيّن أنَّ اتصال اللام بالسين أكبر دليلٍ على غلط القوم، وأوضَحُ برهانٍ على أنَّها حرفٌ واحد، لا ينفصل بعضه من بعض، وهو الأمر الذي من شأنه القضاء على كلِّ

(١) الزاهر ٢ / ١٩٦، والبيت من بحر الكامل، لأبي كبير الهذلي عامر بن الحُلَيْس، بديوان الهذليين ٢ / ٨٩.

سبيلٍ من سُبُل تطرُّق هذه الفكرة إلى العامة؛ ومن ثُمَّ مقاومة اللَّحْن لديهم، فالمعروف أنَّ "سلسبيلَ صِفةٌ للعيْنِ بالسَّلسَبيل، وقال بعضهم: إنَّما أراد عينًا تُسمَّى سلسبيلاً؛ أي: تُسمَّى من طِيبِهَا، أيْ: تُوصَفُ للناس"(١).

ثانيًا – التصحيح في باب الإضافة:

ممّا لا شك في أنَّ الإضافة من أبواب النَّحو العربي، لها أقسام كثيرة، يضيق المقام بحصرها، ناهيك عن فوائدها، وقد جاء تصويب ابن الأنباري في هذا الباب صدد تعليقه على قولهم: (طُوباك إنْ فعلتَ كذا وكذا)، فقال: "قال أبو بكر: هذا ممّا تلحن فيه العوام، والصواب: طُوبى لك إنْ فعلتَ كذا وكذا، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ﴾(٢)، واختلف النَّاس في معنى طوبي، فقال أهل اللغة: طوبى لهم، معناه: خير لهم... وقال أبو هريرة: طُوبى: شجرةٌ في الجنة..." (٣)، وهو ما يتَّضح من خلاله أنَّ ابن الأنباريّ قد أشار إلى أنَّ العوام يلحنون في قولهم: (طُوباك إنْ فعلتَ كذا وكذا)، بإضافة كلمة (طوبى) إلى ضمير المخاطب، ثُمَّ بيّن أنَّ الصواب: طُوبى لك إنْ فعلتَ كذا وكذا، ولم يكتفِ بذلك، بل عضّد رأيه الموافق لما عليه الفصحى بقوله تعالى: ﴿طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ﴾، ممَّا يؤكِّد على أنَّ كلمة (طُوبى) لا تُضاف إلى

(١) معاني الأخفش ٥٦١، ويُنْظَر: تفسير الطبري ٢٩ /٢١٩، ومعاني الفرَّاء ٣ / ٢١٧-٢١٨، ومعاني الزجاج ٥ /٢٦١.

(٢) من سورة الرعد، الآية ٢٩.

(٣) الزَّاهر: ١ / ٤٤٩ – ٤٥٠.

ضمير المخاطب، بل يُتوصَّل إلى هذا الضمير باللام، وطُوبى على مثال فُعْلَى، من الطِّيبِ، بمعنى العيش الطيِّب لهم، أو خيرٌ لهم[١].

ثالثًا – التصحيح في باب الممنوع من الصرف:

من المعروف في الدرس النحويّ أنَّ الكلمة تُمنع من الصَّرف لعلةٍ من العلل التي ذكرها النُّحاة[٢]، وقد جاء تصحيح ابن الأنباري لما تلحن فيه العامة في هذا الشأن، من باب اقتصارهم على وجهٍ واحدٍ،من حيث صَرْف الكلمة أو مَنْعها من الصرف، وذلك في تعليقه على قولهم: (افْعَلْ كذا وكذا إذا هَلكَ الهُلُكُ، وإنْ هَلكَ الهُلُكُ)، فقال: "قال أبو بكر: العامة تُخطئ في هذا فتقول: إنْ هلك الهُلُكُ، والعرب تقول: افعل كذا وكذا إمَّا هَلَكَتْ هُلُكٌ، بالإجراء، وهُلُكُ، بلا إجراء، وهُلُكُه، بالإضافة، يريدون: افعله على ما خَيَّلَتْ، أخبرنا أبو العبّاس عن الفرَّاء: ومعنى خَيَّلَتْ: أَرَتْ وشَبَّهَتْ، وحدَّثنا أحمد بن الهيثم قال: حدَّثنا شُعبة عن سِماك عن عِكْرمة عن ابن عبّاس قال: ذكر رسول الله –صلى الله عليه وسلّم– الدجّال، فقال: (أعورُ جَعْدٌ هجانٌ، كأنَّ رأسَهُ أَصَلَةٌ، أشبه النَّاس بعبد العزّى بن قَطَن، ولكنَّ الهُلْكَ كَلَّ الهُلْكِ أنَّ ربَّكم ليسَ بأعورَ)، وفي غير هذه الرِّواية: فإنْ هلكت هُلُكُ، وفي روايةٍ أخرى: فإنْ هَلَكَتْ هُلُّكٌ "[٣]، فابن الأنباريّ في

(١) يُنْظَر: معاني الفرَّاء ٢ / ٦٣، وغريب الحديث ٤ / ١٠٩، ومعاني الزجاج ٣ /١٤٨.

(٢) يُنْظَر: الكتاب٥ /٣٦٧ حيث فهرس الممنوع من الصرف بالكتاب، وشرح الرضي على الكافية ١/١٠٠ –١٨١، والممنوع من الصرف في العربية ص٢١ وما بعدها.

(٣) الزَّاهر: ٢ / ٢٣٢ – ٢٣٣، ويُنْظَر:مسند أحمد ١ / ٢٤٠، حديث رقم ٢١٤٨.

هذا النَّصِّ يريد توجيه الأنظار إلى ضرب من لَحْن العامة، وهو اقتصارهم على وجه الإجراء (الصَّرف) في كلمة (الهُلْك) أو (الهُلَّك) جمع (هالك)، في قولهم: (افْعَلْ كذا وكذا إذا هَلكَ الهُلُكُ، وإنْ هَلكَ الهُلُكُ)، أي: افْعَلْ كذا وكذا على ما خُيِّل وشُبِّه لك، وإنْ هلك به الهالكون[1]؛ وهناك مَن يسبقونها بالألف واللام للتعريف، ولا يضيفونها، وهو ما يتَّفق مع واقع اللغة، هذا، وقد علل ابن الأنباري اللَّحْن في هذا الاقتصار على وجه الإجراء بما ورد عن العرب من أنَّهم يقولون: افعل كذا وكذا إمَّا هَلَكَتْ هُلُكٌ، بالإجراء، أي بصَرْف الكلمة مُنوَّنة، ويقولون: افعل كذا وكذا إمَّا هَلَكَتْ هُلُكُ، بلا إجراء، أي بمَنعها من الصَّرف، فلا تُنوّن ولا تُضاف، ويقولون أيَضًا: افعل كذا وكذا إمَّا هَلَكَتْ هُلُكُه، بإضافة كلمة (هُلُك) إلى الضمير، ولم يكْتَفِ ابن الأنباري بذلك، بل أيّد كلامه بحديث لِمَنْ لا ينطق عن الهوى، جاءت فيه الكلمة مصروفةً، مسبوقةً بالألف واللام، وفي روايتين له جاءت الكلمة مصروفةً غير معرّفة في إحداهما،وفي الأخرى جاءت ممنوعة من الصَّرف، ممّا يؤكِّد على خطأ العامّة في الاقتصار على وجهٍ واحد؛ ومن ثَم فبقية الأوجه صحيحةٌ، تُدعِّمها الفُصحى.

رابعًا – الإخلال بالتَّركيب اللُّغويّ:

من المعروف أنَّ التراكيب لها أسسٌ تُبْنى عليها، يجب الالتزام بها، ويُعدُّ الإخلال بها من باب اللَّحْن في اللُّغة، أمَّا الانحراف أو العدول عن المُعتاد فيها – في إطار الصَّواب اللُّغويّ لغرضٍ مَّا، يتصل بالمعنى أو النَّسْج – فلا يُعدُّ من باب اللَّحْن الذي نحن بصدد العرض لبعض ملامح تصويبه، وقد جاء

(١) يُنْظَر: الزَّاهر: ٢ / ٢٣٣، وتهذيب اللغة، واللسان (هلك).

تصويب ابن الأنباري فيما يتصل بالإخلال بالتَّركيب اللُّغوي في موضعين، أولهما في سياق عَرْضه قولَهم: (هو ذا أَلْقَى فُلانًا)، فقال: "قال السجستاني: بعض أهل الحجاز يقولون: هَوَ ذا،بفَتْح الهاء والواو، وهذا خطأٌ منه؛ لأنَّ العلماء الموثوق بعلمهم اتفقوا على أنَّ هذا من تحريف العامة وخطئها، والعرب إذا أرادت معنى: هو ذا، قالوا: ها أنا ذا ألقى فلانًا، ويقول الاثنان: ها نحنُ ذان نلقاه، ويقول الرِّجال: ها نحن أولاء نلقاه، ويُقال للمخاطب: ها أنت ذا تلقى فلانًا، وللاثنين: ها أنتما ذان تلقيانه، وللجميع ها أنتم أولاء تَلقَونهُ، ويُقال للغائب: هو ذا يلقاه، وللاثنين: ها هما ذان يلقيانه، وللجميع: ها هم أولاء يلْقَوْنَهُ، ويُبنى التأنيث على التذكير... وإنَّما يجعلون المكنّى بين"ها" و"ذا" إذا قربوا الخبر، فتأويل قول القائل: ها أنا ذا ألقى فلانًا: قد قرُب لقائي إيّاه"(١).

فابن الأنباري في هذا النَّصِّ روى عن السجستاني أنَّ أهل الحجاز يقولون: هَوَ ذا، بفَتْح الهاء والواو، وعدم الفصل بين (ها) و(ذا)؛ ومن ثَمَّ نصَّ على أنَّ هذا خطأٌ منه؛ لأنَّ العلماء الموثوق بعلمهم اتفقوا على أنَّ هذا من تحريف العامة وخطئها، مُضيفًا أنَّ العرب إذا أرادت معنى: هو ذا ،قالوا: ها أنا ذا ألقى فلانًا، ويقول الاثنان: ها نحنُ ذان نلقاه، ويقول الرِّجال: ها نحن أولاء نلقاه...إلخ، وهو ما يتَّضح من خلاله أنَّ العرب الموثوق بهم يفصلون بين "ها" و"ذا" بالضمير (المكنّى)؛ وذلك لغايةٍ دلاليةٍ، مفادها

(١) الزَّاهر: ٢ / ٢٦٦ -٢٦٧.

تقريب الخبر الذي هو محطُّ الفائدة، وفي ذلك قال الفرَّاء: "العرب إذا جاءت إلى اسمٍ مُكنّى قد وُصِفَ بهذا وهاذان وهؤلاء فرَّقوا بين (ها) وبين (ذا)، وجعلوا المكنَّى بينهما؛ وذلك على جهة التَّقريب لا في غيرها، فيقولون: أين أنت؟ فيقول القائل: هأنذا، ولا يكادون يقولون: هذا أنا، وكذلك التثنية والجمع... وربما أعادوا (ها) فوصلوها بذا وهذان وهؤلاء، فيقولون: ها أنت هذا، وها أنتم هؤلاء، وقال الله تبارك وتعالى في النساء: ﴿هَاأَنتُمْ هَـؤُلاء جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾، فإذا كان الكلام على غير تقريب أو كان مع اسمٍ ظاهر جعلوا (ها) موصولةً بذا، فيقولون: هذا هو، وهذان هما، إذا كان على خبرٍ يكتفِي كلٌّ واحد بصاحبه بلا فِعْلٍ، والتَّقريب لابدّ فيه من فِعْلٍ لنُقصانه، وأحبُّوا أنْ يفرِّقوا بذلك بين معنى التَّقريب وبين معنى الاسم الصحيح"(١).

أمَّا الموضع الآخر فقد كان في سياق تعليقه على قولهم: (يُصيبُ وما يدري، ويُخطئ وما درى)، فقال: "قال أبو بكر: قال اللُّغويون: الصَّواب وما تتكلّم به العرب: **يُصيب وما يدري،ويُخطئ ما درى**، أي: ما ختل، من قولهم: دريتُ الظِّباء أدريها دَرْيًا: إذا ختلتُها، ومن هذا قولهم: قد داريتُ الرَّجل: إذا لاينته وختلته، أداريه مُداراة، أنشدنا أبو العباس:

فَإنْ كنتُ لا أدْري الظِّباءَ فإنَّني أدُسُّ لـــها تحْتَ التُّرابِ الدَّواهيا"(٢).

---

(١) معاني القرآن ١ / ٢٣١ – ٢٣٢، ويُنْظَر: الكتاب ١ / ١٩٧، ٣٥٣ – ٣٥٤.

(٢) الزَّاهر: ٢ / ١٩٥، والبيت من بحر الطويل.

وهو ما يتَّضح من خلاله أنَّ ابن الأنباري يرى – نقلاً عن اللغويين – أنَّه من غير الصَّحيح أنْ نقول: (يُصيبُ وما يدري، ويُخطئ وما درى) بالفصل بين الفعل (يُخْطئ) ومفعوله بحرف العطف، وذلك أنَّ التركيب هنا يُنْبئ عن أنَّ الفعل (يُخطئ) فعلٌ مُتعدٍ واقعٌ على ما يُخْتَل؛ ومن ثَمَّ فالصواب بإسقاط حرف العطف، وجَعْل (ما) موصولةً، في محلِّ نَصْب، على أنَّها مفعولٌ به، وليست نافية، على نحو ما جاء عند العامة – وإنْ كان ابن الأنباري لم يصرِّح بلفظ العامة، لكنَّه مفهومٌ من الكلام – ومن ثَمَّ فجملة (درى) لا محل لها من الإعراب صِلَة الموصول الحرفي (ما).

المبحث الرَّابع: التَّصحيح الدَّلالي

جاءت ملاحظ التَّصحيح الدَّلاليّ في كتاب (الزَّاهر) في ستة وعشرين موضعًا[(١)]، يضيق المقام بالحديث عنها جميعًا، حيث كان تنبيه ابن الأنباري أو غيره[(٢)] على الخطأ في وَضْع الألفاظ في غير موضعها أو الخطأ في تأويلها، على نحو ما أشرنا فيما سبق، صدد الحديث عن لفظ (الحُمَة)، أو التنبيه على قَصْر اللَّفظة على معنًى دون الآخر، أو التنبيه على الخطأ فيما يتَّصل بالمصاحبة اللُّغوية، أو التنبيه على الخطأ في الاشتقاق الدلالي للكلمة، سواءٌ أكان الخطأ يتَّصل بالعامة أو غيرهم، **فمن وَضْع الكلمة في غير موضعها** ما جاء في تعليق ابن الأنباريّ على قولهم: (هُمْ قومٌ سُوقةٌ)، فقال: "قال أبو بكر: العامّة تُخطئ في معنى هذا، فتظنُّ أنَّ السُّوقة أهل الأسواق والمُتبايعون فيها، وليس الأمر عند العرب على ذلك. إنَّما السُّوقة عندهم مَنْ

---

(١) يُنْظَر: الزَّاهر: ١/١١٦ -١١٧ ، ١٢٧ -١٢٩ ، ١٦٥ ، ٢٥٧ ،٣٨٤ ، ٤٣١ ، ٥١١ ، ٢ / ٦٥ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٨ ، ٨٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٨ ، ١٩٤ ، ١٩٨ ، ٣٠٤ ، ٣٢٨ ، ٣٦١ ، ٣٧٠ ، ٣٧٦ ، وهنا أُشير إلى أنَّ هذه الملاحظ يمكن أنْ تُشكِّل بحثًا، يضطلع به أحد الباحثين من ذَوِي الهِمَم، يَسَعُه الوقت والمقام للحديث عنها جميعًا.

(٢) يُنْظَر: الزَّاهر: ٢/٣٧٠ – ٣٧١ حيث تنبيه أبي زيد على خطأ العامة في قولهم: ثريدةٌ كثيرة العُراق، بمعنى كثيرة اللحم، ويرى– كما يرى ابن قتيبة – أنَّ (العُراق) العظام، على خلاف ابن الأنباري – االذي نؤيِّده – بناء على ما أورده من أدلة؛ ومن ثَمَّ رجّح قول أبي عُبيد في كَوْن العُراق: الفِدْرة من اللَّحم.

لم يكُن مَلِكًا، تاجرًا أو غير تاجر... وقال زهير:

يا حارِ لا أُرْمَيَنْ منكُم بداهيةٍ *** لم يَلْقَها سُوقَةٌ قبلي ولا مَلِكُ

ويُقال: رجلٌ سوقةٌ، ورجلان سُوقةٌ، ورجالٌ سُوقة، وامرأةٌ سوقة وامرأتان سوقة، ونساءٌ سوقة، والسُّوق التي تُساق إليها الأشياء، ويقع فيها البيع، والسُّوق، الغالب عليها التأنيث، وربَّما ذُكِّرَت"[1]، فابن الأنباريّ في هذا النَّصِّ قد أوضح أنَّ ثَمَّة خطأً دلاليًّا، تقع فيه العامة، ينبغي التَّصدي له، حيث إنَّهم يظنُّون أنَّ المقصود بكلمة السُّوقة أهلُ الأسواق والمُتبايعون فيها، فيضعون الكلمة في غير موضعها؛ لأنَّ الأمر عند العرب على خلاف ذلك، من مُنطلق أنَّ السُّوقة عندهم مَنْ لم يكُن مَلِكًا،تاجرًا أو غير تاجر، وغير ذلك، وهو ما يشهد به كلام الفصحاء ، على نحو ما جاء في بيت زهير[2].

ومن تصحيح الخطأ في قَصْر اللَّفظة على معنًى دون الآخر ما جاء في تعليقه على قولهم: (قد طَرِبَ الرَّجل)، فقال: "قال أبو بكر: معناه قد خفَّ لشدة فرحٍ لَحِقَه أو حُزْنٍ، والعامة تظنُّ أنَّ الطَّرب لا يكون إلاَّ مع الفرح، وهو خطأ منهم، أنشدنا أبو العبّاس، قال أنشدنا عبد الله بن شبيب لابن الدمينة:

فَلا خيرَ في الدُّنيا إذا أنتَ لم تَزُرْ حبيبًا و لم يَطْرَب إليك حبيبُ

معناه: و لم يخفّ إليك... وقال الآخر في الطَّرب الذي بمعنى الحزن:

---

(١) الزَّاهر: ٥١١/١- ٥١٢، وبيت زهير بديوانه صـ ١٤٥ من بحر البسيط، ويُنْظَر: مصنفات اللَّحْن والتثقيف اللغوي صـ٢٦٧.

(٢)يُنْظَر: العين،وتهذيب اللغة، وتاج العروس، ولسان العرب (سوق).

وأَراني طَــرِبًا في إثْرِهم طَــرَبَ الــواله أو كالمُخْتَبَلْ"[١].

فالملاحظ أنَّ ابن الأنباري يرى أنَّ قَصْر (الطَّرَب) على الفرح لدى العامة من غير الصحيح دلاليًّا، مُشيرًا إلى أنَّه كما يكون في الفرح يكون في الحُزن، مُستشهدًا على ذلك بالشِّعر العربيّ، وممّا يدلُّ على أنَّه يكون في الحُزن أيضًا قول ذي الرُّمّة:

أَسْتَحْدَث الرَّكْبُ مِنْ أشياعِهم خَبَرًا *** أمْ راجَــعَ القَلْبَ من أطْرابِه طَرَبُ[٢].

وهو ما يؤيِّده الموروث اللُّغويّ الذي تكتنفه المعاجم[٣].

ومن تصحيح الخطأ فيما يتَّصل بالمصاحبة اللُّغوية ما جاء في تعليقه على قولهم: (فلانٌ نظيفُ السَّراويل)، فقال: "قال أبو بكر: معناه: عفيف الفَرْج، فجعل السَّراويل كنايةً عن الفرج، كما قالوا: عفيف المِئزر، والإزار: إذا كان عفيف الفَرْج... ويُقالُ: فلانٌ نَجسُ السَّراويل: إذا كان غير عفيف الفرج، وقول النَّاس: رجلٌ بليد السَّراويل: قال أبو بكر: ليس من كلام العرب، وهم يكنون بالثِّياب عن النَّفس والقلب، وبالإزار عن العفاف، قال امرؤ القيس:

ثِيابُ بَنِي عوفٍ طَهَارَى نَقِيَّةٌ وأَوجُهُهُم عندَ المشاهدِ غُرّانُ

---

(١) الزَّاهر: ١٦٥/١، وبيت ابن الدَّميتة من الطويل بديوانه ١٤، والثاني للنابغة الجعديّ، بديوانه١١٩، من الرمل، ويُنْظَر: تقويم اللسان ٦٠.

(٢) البيت من البسيط، بديوانه صـــ ٢٠، ويُنْظَر: الخصائص ٢٩٥/١ حيث استشهد ببيت ذِي الرُّمَّة على تقديم المفعول.

(٣) يُنْظَر: تهذيب اللغة، والصحاح ، ولسان العرب (طرب).

معناه: هم في أنفسهم طاهرون"[١]، فابن الأنباري يرى أنَّ قولهم: (فلانٌ نظيفُ السَّراويل) معناه: عفيف الفَرْج[٢]، وذلك على جَعْل السَّراويل كنايةً عن الفرج، ثُمَّ ذكر أنَّه يُقال: فلانٌ نَجسُ السَّراويل: إذا كان غير عفيف الفرج[٣]، أي أنَّه في الدلالة على عدم عِفّة الفرج تصحب كلمة (السَّراويل) كلمة (نَجِس)، ولا تصحبها كلمة (بليد)؛ ومن ثَمَّ كان نصُّه على أنَّ قول النَّاس: رجلٌ بليد السَّراويل، ليس من كلام العرب، ومما يؤيِّد ذلك أنَّ كلمة السراويل فيما بين يدي من معاجم لم تصحبها كلمة بليد[٤]؛ ومن ثَمَّ فإنَّ تصحيح ابن الأنباري يُسهم في مقاومة لحن العامة في هذا الصدد، وهو ما يتَّضح من خلاله أنَّ فكرة المصاحبة اللغوية لها دَوْرها البارز في تَحديد دلالة قدرٍ كبيرٍ من الألفاظ والتراكيب، **وفي إطار التنبيه على الخطأ في الاشتقاق الدلالي** للكلمة[٥]، سواءٌ أكان الخطأ يتَّصل بالعامة

(١) الزَّاهر: ١/٤٣١، وبيت امرئ القيس من الطويل، بديوانه صـ ٦٥١.

(٢) فمن المعروف أنَّ النون والظاء والفاء كلمة واحدة، وهي قولهم: شيءٌ نظيف: نقيٌّ، بيِّن النظافة: مقاييس اللغة (نظف).

(٣) من المعروف أنَّ (نجس) أصلٌ صحيح يدلُّ على خلاف الطّهارة، وشيء نَجِسٌ ونَجَسٌ: قذِر، والنَّجَس: القَذَر:مقاييس اللغة (نجس).

(٤) يُنْظَر: مسند أحمد ٤ / ٤٠٦، حديث رقم ١٩٦٥٩.

(٥) الاشتقاق هنا هو الاشتقاق اللُّغوي الذي يكوِّن مع الاشتقاق الصَّرفيّ شِقّيّ الاشتقاق الصغير أو الأصغر أو العام، ذلك الاشتقاق الأصغر الذي يقابله الاشتقاق الكبير أو الأكبر، يُنْظَر: الخصائص ٢/ ١٣٣ -١٣٩، والمزهر ١/٣٤٥ -٣٥٤، والاشتقاق =

أو غيرهم نذكر ما جاء في تعليقه على قولهم: (أصاب الصَّواب فأخطأ الجواب)، فقال: "قال أبو بكر: معناه: أراد الصواب، قال الله تبارك وتعالى: ﴿ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاء حَيْثُ أَصَاب﴾[1]، أراد: حيث أراد، وقال الشاعر:

وغَيَّرها ما غَيَّرَ النَّاسَ قبلها | فبانتْ وحاجاتُ النُّفوسِ تصيبُها

أراد: تريدها، ولا يجوز أنْ يكون "أصاب" من "الصواب" الذي هو ضد "الخطأ"؛ لأنَّه لا يكون مُصيبًا ومُخطئًا في حالٍ واحدة [2]، وهو ما يتَّضح من خلاله أنَّ الفعل (أصاب)في القول السابق ليس المقصود به إدراك الصواب في القول، على الرغم من اشتقاقه من الجذر المعجميّ (صوب) الدال على"نزولِ شيءٍ واستقرارِهِ قَرَارَه، من ذلك الصَّوَابُ في القول والفعل، كأنَّه أمرٌ نازلٌ مستقرٌّ قرارَه، وهو خلاف الخطأ"[3]، بل إنَّ المقصود منه – على نحو ما صحّحه ابن الأنباري، وهو ما أوافقه عليه – الإرادة، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاء حَيْثُ أَصَاب﴾، قال

= لابن دريد ٢٦ –٣٠ حيث مقدمة المحقق، ودراسات في فقه اللغة صـ ١٧٤، وفي علم الدلالة صـ ٢٧، ومستويات التحليل اللُّغوي٢٨٠–٢٨١.

(١) سورة ص، من الآية ٣٦.

(٢)الزَّاهر: ٢/ ١٩٤، ويُنْظَر: ١ / ٣٨٤ ، والبيت لبشر بن أبي خازم، بدوانه صـ ١٣، من الطويل.

(٣)مقاييس اللغة (صوب).

الفرَّاء: "حيث أصاب: حيثُ أراد"(١)، وهو ما أيّده كلام العرب على نحو ما جاء ببيت بشر بن أبي خازم، وفي إطار التنبيه على الخطأ في الاشتقاق الدلالي للكلمة نذكر أيضًا ما جاء في تعليقه على قولهم: (ذَاكَ إنسانٌ من الناس) فتطرق إلى سبب تسمية الإنسان إنسانًا، ثُمّ تطرَّق إلى كلمة (آدم) مُخطِّئًا قول (قطرب)، فقال: "واختلفوا في آدم عليه السَّلام: فقال ابن عبّاس: آدم مأخوذٌ من أديم الأرض، وروى أبو موسى عن النبي– صلى الله عليه وسلم– أنَّه قال: (خلق الله– عزَّ وجلَّ– آدمَ من قبضةٍ قَبَضها من جميع الأرض،فجاء ولدُهُ على قَدْر الأرض، منهم الأسود والأبيض والأحمر والسهلُ والحَزْنُ والخبيثُ والطيِّبُ) (٢)، وقال قطرب: لا يصحُّ في العربية أنْ يكون (آدم) مأخوذَا من أديم الأرض؛ لأنَّه لو كان كذلك لكان مصروفًا؛ لأنَّه يكون: فاعلاً بمنزلة: خاتَم وطابَق، وهذا خطأ منه؛ لأنَّ آدم – على ما قال النبي... وابن عباس، مأخوذٌ من أديم الأرض، والذي قالا صحيحٌ في العربية، وهو أنْ يكون آدم: أفعل، مأخوذٌ من الأديم، ويكون الأصل فيه: أَأْدم، فتصير الهمزة الساكنة ألفًا؛ لانفتاح ما قبلها، ويُمنع من الانصراف

(١)معاني القرآن ٢ / ٤٠٥، ومعاني القرآن وإعرابه ٤ / ٣٣٣ حيث قوله: إجماع المُفسِّرين وأهل اللُّغة أنَّه حيث أراد، وحقيقته قَصَدَ، وكذلك قولك للمجيب في المسألة: أصبتَ، أي قَصَدْتَ، فلن تخطئ الجواب.

(٢)معاني القرآن ٢ / ٤٠٥، ومعاني القرآن وإعرابه٤ / ٣٣٣ حيث قوله: إجماع المُفسِّرين وأهل اللُّغة أنَّه حيث أراد، وحقيقته قَصَدَ، وكذلك قولك للمجيب في المسألة: أصبتَ، أي قَصَدْتَ، فلن تخطئ الجواب.

للزيادة والتَّركيب"[١]، وهو ما يتَّضح من خلاله تخطيء ابن الأنباري قول قطرب، وهو ماتؤيِّده المعاجم العربية وكتب اللغة [٢]، في إطار الإسهام في مقاومة لَحْن العامة والخاصة أيضًا، على نحو ما سبق من ملاحظ التَّصحيح اللُّغوي على مدار هذا البحث، ممَّا يُسْهم في تعلُّم الفصيحة وتقليل الشُّقّة بينها وبين العامية،وهنا يؤنسني قَوْل أحد الباحثين: "وبعد، فإنَّ الشُّقّة بعُدت بين الفصيحة والعامية، نتيجة تلكؤ تعلُّم الفُصحى وتعليمها، فالعامية سائدةٌ في المدارس والجامعات والمؤسسات الرَّسمية والخاصة، وإنَّ المدرسين يعانون من شَرْخٍ في اعتزازهم باللغة العربية الفصيحة، فهم يلجؤون إلى الفصيحة في القراءة والكتابة، وإلى العامية في المحادثة الشفوية، والحال – كما يُقال أنَّ هناك شرخًا في الشَّخصية الثقافية العربية، يؤثِّر تأثيرًا مباشرًا وأساسيًّا في علاقة العربيّ بلغته وأُمّته، ويبدو ذلك جليًّا في التعليم والنصوص المكتوبة والمنطوقة"[٣]؛ ومن ثَمَّ فلعل ما ورد بهذا البحث يكون إسهامًا النهوض بلغتنا التي نعتز بها.

(١) الزَّاهر: ١/ ٣٨٤.

(٢) يُنْظَر: العين، ومقاييس اللغة، وتهذيب اللغة، والصحاح، ولسان العرب، وتاج العروس (أدم).

(٣) اشتغالات المعنى في اللغة العربية بين الفصحى والعامية صـ ٩٢.

- الخاتمـــة -

هكذا نصل إلى خاتمة البحث بصورته الكائنة المبنية على الالتزام بما قرَّره القائمون على المؤتمر، من حيث عدد الصفحات، وغير ذلك، وهـــو ما يستلزم العرض لأهم نتائجه، مجملاً إيّاها في إيجازٍ، تاركًا التفاصيل لثنايا البحث، وذلك فيما يلي:

– إنَّ نظرة سريعة على كتاب الزَّاهر لتدلُّ على أنَّ به كثيرًا من ملاحظ التَّصحيح اللُّغوي التي تستحقُّ الدراسة، سواءٌ أكان هذا التصحيح من جانب ابن الأنباري نفسه أم نقلاً عن غيره من حُرَّاس العربية القدماء، وأنَّ هذه الملاحظ قد تنوعت، فشملت مستويات اللغة كلِّها؛ ومن ثَم اتّضح من خلالها مدى الترابط فيما بين مستويات الدَّرس اللُّغويّ، وهو الأمر الذي يجعلنا نؤكِّد على ضرورة الولوج إلى مثل هذه المؤلفات؛ لاستكناه ما فيها، وعدم الاقتصار على ما خُصِّص للَّحن من مؤلَّفات.

– من اللافت للنظر– من خلال ملاحظ التصحيح– أنَّ لدى ابن الأنباريّ منهجًا مَّا في تناول هذه الملاحظ، يكمن في ترجيحه واختياره في بعض الأحيان، مع تدعيم ذلك الترجيح أو الاختيار بالأدلة من القرآن والحديث وكلام العرب، في إطارٍ من الوعي بأصول اللُّغة، أمَّا ما ليس فيه اختلافٌ من جانبه أو من جانب غيره، فقد كان يذكر صوابه، دون ترجيح، مُدعِّمًا إيّاه، وذلك واضحٌ من خلال الإحصاء للمواضع واستقرائها، سواءٌ ما ذُكِرَ بالبحث أو لم يُذكر، أضف إلى ذلك أنَّ ثَمّة ربطًا بين التصحيح

والدلالة لدى ابن الأنباري أو غيره ممّن ذكرهم ،في إطارٍ من إعطاء الكلام حقَّه من المعنى والإعراب، ممّا يُسهم في الإقرار بوجه الصواب، وهنا أُشير إلى أنَّ هذا الصواب أو التَّصحيح كان ذا طابع معياريّ، ابتُغِي من ورائه المحافظة على المستوى الصوابي لمعيارية اللغة.

- اتَّضح من خلال العرض لملاحظ التَّصويب اللُّغويّ لدى ابن الأنباري أنَّ بعضًا منها لم يكن خطأً، كما في قولهم: (حُزَّة السَّراويل)، وهو ما يجعلنا نقول بضرورة الاستقراء المُنضبط قبل الحُكم بالخطأ على قولٍ مَّا، كما أنَّ بعض ما أورده من تخطئة بعض اللُّغويين لكلمة مَّا أو وجهٍ مَّا، لم يُعرب ابن الأنباريّ تجاهه عن وجهة نظره صراحةً، وإنَّما كان يُعرِب عن رأيه ضِمْنًا، من خلال ذِكْره آراء لغويين آخرين، وهو ما جعلني أقول: كان من الواجب على ابن الأنباريّ أنْ يُدْلِي بدَلْوه في هذه المسألة أو تلْك حتَّى لا يتخبَّط العامة بين قول هذا وذاك، وهو ما يُسْهم في مقاومة لَحْنِ العامّة، وعلى الرَّغم من ذلك، فقد كان يتدخل في مواضع أُخَر حاسمًا الأمر بالدليل اللُّغويّ والحُجّة القاطعة.

- تبيَّن أنَّه لَمَّا كانت اللُّغة العربية واقع وجود التفكير والتجذير، وهي العنصر الذي تتجلى فيه حياة الفكر، وكلّما كان التفكير حيًّا يقظًا دقيقًا كانت اللغة كذلك، وأمكنها الضرب بجذورها، والوقوف صامدة في عصر العولمة، فإنَّه ينبغي تطوير أسلوب تفكيرنا عند التصدي لتحليل النصوص تحليلاً لغويًّا أو عند التصدي لِما هو مُحلّلٌ بالفعل من قِبَل القدماء الذين تربينا على فكرهم المستحق للإجلال والإكبار.

– لَمَّا كان لكلِّ صاحب حرفةٍ عُدَّته، فقد اتَّضح أن لدى ابن الأنباري وغيره– ممّن ورد ذكرهم بثنايا الكتاب– عُدّتهم، التي تمكِّنهم من التَّصدِّي للتَّصحيح اللُّغوي، تلك العدَّة المُتمثِّلة في الاستقراء الدقيق لواقع العربية، والتدقيق فيما يُقال، ويُدفع به القول؛ ومن ثَمَّ محاولة تتبُّع التصحيح اللُّغوي في كتب اللُّغة القديمة، وهو ما سيعود بالنَّفع على المُتصدي للتَّصحيح، ولاسيّما إذا كان في عصرنا هذا، فلعلَّ ما يقوم بتصويبه يكون صحيحًا من جهة كونه لهجةً من لهجات العرب، هذا، وأشير في هذا الصدد إلى أنَّ قرارات مجامع اللغة العربية لها بالغ الأهمية في هذا الشأن؛ ذلك أنَّها مبنيةٌ على دراسةٍ كافية، فيما يتصل بقبول شواهد هذا أو ذاك، بما لا يتنافى مع الصَّحيح في العربية.

– لَمَّا كان الشيء يُسْلم إلى الشيء، فإنَّه آن الآوان أنْ أُشير إلى أنَّ لدى ابن الأنباري أمانةٌ في نسبة الآراء إلى قائليها، نحو أبي زيد، والأصمعي، وأبي عُبيد، والفرَّاء، وثعلب، وغيرهم، ممَّا يؤكِّد على أنَّ نسبة الآراء إلى قائليها – وخاصة فيما يتَّصل بالتَّصحيح اللُّغويّ – لا يُنْقص من قدر الباحث، بل يُحسب له.

– تبيَّن أنَّ ابن الأنباري وغيره ممّن ورد ذكرهم في (الزَّاهر) لم يكونوا مولعين بِذِكْر كلِّ ما من شأنه تضخيم المادة، بل وقف ابن الأنباري – على سبيل المثال – عند ما يستحق الوقوف، فوقف أمام ما شاع بين ألسنة العامة في أمثالهم وأقوالهم، فيما يتَّصل بما يستعملونه في عبادتهم، موضوع العبارات والتَّراكيب التي تناولها ابن الأنباري، وخصّص لها كتابه ،كما أنَّه وقف أيضًا

عند بعض أخطاء الخاصة، سواءٌ أكانوا من اللُّغويين أم من المُفسِّرين أم من غيرهم، وكان العرض لهذه الأخطاء من منطلق السَّعْي إلى تأصيل الهوية اللغوية العربية وترسيخها، وهو الأمر الذي يؤكِّد على شَرْعية مناقشة حال العربية، وما يعترض سبيلها من تحدياتٍ مختلفة، كزَحْفِ العامية وتعدُّد اللَّهجات وغزو اللُّغات الأخرى؛ ومن ثَمَّ محاولة تلمُّس السُّبل التي تنهض باللغة العربية، وتجعلها مواكبةً لمتطلبات العصر الحاضر، وذلك بالانفتاح على معطياته والإفادة من الدراسات اللُّغوية المعاصرة، فيما يثري اللغة، ويقرِّبها للمتلقي دون التنازل عن ثوابت الهوية اللُّغوية الأصيلة.

التوصيات:

- يوصي الباحث بعدم الاندفاع في التَّصحيح اللُّغوي؛ ومن ثَمَّ ينبغي التريُّث، فلعلّ ما تُنكره يكون له شاهدٌ قويٌّ، ولاسيّما إذا كان الأمر يتعلق بدلالة الألفاظ أو الخروج على التَّركيب اللُّغوي؛ ومن ثَمَّ يُفَضَّل الاجتهاد في التَّقصِّي، من خلال الكتب اللُّغوية المختلفة، وكتب الأدب والمعاني والفروق والأصول، والحديث، وغير ذلك، بالإضافة إلى المعاجم المختلفة، وكتب الاستدراكات.

- يرى الباحث أنَّه لابدّ من تفعيل دور المجامع اللُّغوية؛ ومن ثمَّ مراجعة ما يُرادُ نَشْره في هذا الشأن قبل نَشْره؛ للحدِّ من الإسراف في تخطئة ما ورد في كلام العرب.

- من الضروريّ تعهُّد أنفسنا في حديثنا، بحيث يكون بالفصحى داخل المدارس والجامعات والهيئات الحكومية، وخارجها أيضًا، وهو الأمر

الذي سيقلِّل من نظرة الاستغراب تجاه المُتحدِّث بالفصحى؛ ومن ثَمَّ تضييق الفجوة بين الفصحى والعامية، والإسهام في القضاء على ما يوجد من شَرْخٍ في شخصية المثقف العربي، وهو ما يؤثِّر تأثيرًا مباشرًا وأساسيًّا في علاقة العربيّ بلغته وأُمّته.

وبعدُ، فلا يَسَعُني إلاّ أنْ ننهي هذه المشاركة المتواضعة بالإشارة إلى استيلاء النقص على جملة البشر؛ ولذا فكلُّ إنسانٍ يُؤخذ منه، ويُردُّ عليه، فما أجدر الإنسان بالتقصير والعيوب، إذا لم يحفظه ستَّار العيوب، فالكمال لله وحدّه، والحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنّا لنهتدي لولا أنْ هدانا الله.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.
- الإبدال اللغويّ في ضوء علم اللغة الحديث، د.إسماعيل الطحان، مجلة آداب المستنصرية، العدد الأول،السنة الأولى، العراق،١٣٩٦ هـــــ.
- الإبدال، د. محمد نايل أحمد، مجلة مجمع اللغة العربية، العدد الخامس والثمانون، القاهرة، المحرم ١٤٢٠ هـــ -مايو ، ١٩٩٩ م.
- أبنية الصرف في ديوان امرئ القيس، صباح الخفاجي، رسالة دكتوراه بآداب القاهرة، ١٩٧٩ م.
- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، للدكتورة خديجة الحديثي ،منشورات مكتبة النهضة ، بغداد ، العراق، ط ١، ١٩٦٥ م.
- أدب الكاتب، ابن قتيبة الدينوري ت٢٧٦ هـــ، تحقيق محمد الدالي ،مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان،١٩٨١ م.
- الإدغام: مفهومه وأنواعه وأحكامه، د. أبو أوس الشمسان، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، العدد٢٥، المحرم ١٤٢٠هـــ.
- اشتغالات المعنى في اللغة العربية بين الفصحى والعامية، محمد السموري، مجلة جذور، النادي الثقافي الأدبي، جدة، السعودية، ج١١، ع١٤٣٠،٢٨ هـــ - يوليه، ٢٠٠٩م.
- الاشتقاق، ابن دريد، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١١ هـــ-١٩٩١ م.

- إصلاح المنطق، ابن السِّكِّيت،شرح وتحقيق أحمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- إصلاح غلط المُحدِّثين، للخطّابي ت ٣٨٨ هـ، ضمن أربعة كتب في التَّصحيح اللغوي، تحقيق د.حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- الإعراب ومشكلاته(١)، د. أحمد علم الدين الجندي، مجلة مجمع اللغة العربية،القاهرة،الجزء ٤٢، نوفمبر ١٩٧٨ م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيديّ " مُحب الدين أبو الفيض، ت ١٢٠٥ هـ"، طبعة دار الكتب المصرية، مصر، د. ت.
- تاريخ بغداد، أبو بكر الخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ، تحقيق بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م.
- تاريخ دمشق، ابن عساكر"ت ٥٧١ه"، تحقيق محب الدين العمروي، دار الفكر، بيروت،لبنان ،الطبعة الأولى،١٤١٧ه-١٩٩٧م.
- تحريفات العامية للفصحى في القواعد والبنيات والحروف والحركات، للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، د.ت.
- التطور اللغوي بين القوانين الصوتية والقياس، للدكتور رمضان عبد التوَّاب، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، العدد ٣٣، مايو ١٩٧٤م.
- التعريفات، أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني المعروف بالسيد الشريف، ت(٨١٦هـ)، دار الشؤون الثقافية، بغداد، د.ت.
- التعليل اللغويّ عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين، د. جلال شمس الدين، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م.

- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير "ت٧٧٤ه"، تحقيق سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، الرياض،السعودية، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢ م.
- تقويم اللسان، لأبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي ت ١٢٠١هـ، تحقيق د. عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، ط٢ ، ، ٢٠٠٦ م.
- تهذيب اللغة، للأزهري " أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي ت ٣٧٠ هـ "، تحقيق عبد السلام هارون، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، د. ت.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري ت ٣١٠هـ، دار المعرفة بيروت، لبنان، ١٩٨٩ م.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وسننه وأيامه،محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- جمهرة اللغة، لابن دُريد "ت ٣٢١ هـ"، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د. ت.
- الحجة للقرَّاء السبعة، أبو علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وآخرين، دار المأمون، الأردن، ط ١، ١٩٨٤ م.
- الحذف التَّركيبي وعلاقته بالنَّظم والدلالة، للدكتور فايز صبحي عبد السلام تركي، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١ ، ٢٠١١ م.

- الخصائص،لابن جنِّي"ت ٣٩١ هـ"، تحقيق محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،ط٣ ،١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨ م.
- الدراسات اللغوية عند ابن مالك بين فقه اللغة وعلم اللغة، للدكتور غنيم الينبعاوي، منشورات جامعة أم القرى، السعودية،١٤١٨ هـ.
- دراسات في فقه اللغة ،للدكتور صبحي الصالح ، بيروت ، ١٩٧١.
- ديوان أبي السريّ ابن الدمينة الخثعمي،شرح وضبط محمد الهاشمي، مطبعة المنار ،مصر،١٩١٨.
- ديوان الأعشى ، تحقيق الدكتور محمد محمد حسين ، مكتبة الآداب، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٦٨.
- ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه د.واضح الصمد،دار صادر،بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ م.
- ديوان الهذليين، مطبعة درا الكتب المصرية ، الطبعة الثَّانية ، ١٩٩٥ م.
- ديوان امرئ القيس وملحقاته،بشرح السُّكّري (ت ٢٧٥هـ)، دراسة وتحقيق د.أنور عليان،د.محمد الشوابكة،مركز زايد للتراث،العين، الإمارات المتحدة،الطبعة الأولى ،١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ديوان بشر بن أبي خازم ،عنى بتحقيقه الدكتور عِزَّة حسن، وزارة الثقافة،دمشق،١٣٧٩ هـ-١٩٦٠ م.
- ديوان ذي الرُّمَّة، بشرح الخطيب التبريزي،كتب مقدمته وهوامشه مجيد طرَاد،دار الكتاب العربي،بيروت،لبنان، ط٢ ،١٩٩٦ م.

- ديوان زهير بن أبي سلمى ،صنعة ثعلب،قدم له د.حنّا نصر الحتّي، دار الكتاب العربية ،بيروت، ٢٠٠٤ م.

- ديوان عامر بن الطُّفيل ،رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري عن ثعلب ،دار صادر ،بيروت ١٣٩٩ هـ -١٩٧٩ م.

- الزَّاهر في معاني كلمات النَّاس،تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرِّسالة، بيروت،لبنان ، الطبعة الأولى، ١٤١٢ ه- ١٩٩٢ م.

- السبعة في القراءات ،لابن مجاهد،تحقيق د.شوقي ضيف ، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٧٢ م.

- سر صناعة الإعراب ،ابن جِنِّيّ، تحقيق د.حسن هندي ،دار القلم ، دمشق، الطبعة الثانية،١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

- شرح الرَّضِي على الكافية ،للرضي "ت ٦٨٦ ه"،تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر،جامعة قاريونس، بنغازي،ليبيا، ط٢ ، ١٩٩٦.

- شرح الشافية ، للرضي الاستراباذي ،تحقيق محمد نور الحسن، وآخرين، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٢ هـ -١٩٨٢ م.

- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات،ابن الأنباري ت٣٢٨ هـ، تحيق عبد السلام هارون، ط ٥ ،دار المعارف، مصر ، د. ت.

- شرح المفصل ، ابن يعيش ، طبعة المنيرية، القاهرة، د. ت.

- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل،شهاب الدبن الخفاجي، المطبعة الوهبية ،القاهرة،١٢٨٢ هـ.

- الصِّحاح " تاج اللغة وصِحاح العربية "، للجوهريّ " إسماعيل بن حمّاد، ت ٣٩٣ هـ " ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

- ظاهرة الحذف في الدرس اللُّغويّ، للدكتور طاهر حمودة، الدار الجامعية،الإسكندرية،١٩٩٨ م.

- ظاهرة المخالفة الصوتية ودورها في نمو المعجم العربيّ، للدكتور أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الزهراء، القاهرة، ١٩٨٨.

- الظواهر الصوتية في كتاب المحرر الوجيز لابن عطية الغرناطي في ضوء علم اللغة الحديث ، عبد القادر سيلا، رسالة ماجستر بكلية اللغة العربية ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ٢٠٠٠ — ٢٠٠١ م.

- العرب والأعراب: خَلْط المفاهيم وفوضى الدلالة،محمد السموري، مجلة جذور،النادي الثقافي الأدبي ،جدة، السعودية ، ج٢٩، مج١٢،١٤٣٠هـ -أكتوبر ٢٠٠٩ م.

- علم الأصوات، د.كمال بشر،دار غريب ، القاهرة ، ٢٠٠٠ م.

- العين، للخليل بن أحمد، تحقيق د.عبد الحميد هنداوي،دار الكتب العلمية ، بيروت ،لبنان ،الطبعة الأولى،١٤٢٤ ه- ٢٠٠٣ م.

- غريب الحديث،أبو عبيد القاسم بن سلام ت٢٢٤هـ، تحقيق د.حسين شرف،مجمع اللغة العربية، القاهرة ، ١٤١٣ هـ -١٩٩٣ م.

- غريب القرآن، لأبي بكر السجستاني ت ٣٣٠ هـ، تحقيق محمد أديب، دار قتيبة ، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ-١٩٩٥ م.

- الغريب المصنف، لأبي عبيد القاسم بن سلام ت٢٢٤ هـ، تحقيق الدكتور محمد المختار، دار سحنون، تونس، الطبعة الثَّانية ١٩٩٦م.
- غلط الضُعفاء من الفقهاء،لأبي محمد عبد الله بن بري ت ٥٨٢ هـ، ضمن أربعة كتب في التَّصحيح اللغوي،تحقيق د.حاتم صالح الضامن، عالم الكتب ، بيروت، د.ت.
- في اللهجات العربية ،د. إبراهيم أنيس، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٥.
- في علم الدلالة، للدكتور عبد الكريم جبل، دار المعرفة الجامعية ، الأسكندرية ، ١٩٩٧ م.
- الكتاب،سيبويه،تحقيق عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي،القاهرة، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢.
- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة،للدكتور عبد العزيز مطر، الدار القومية ، القاهرة ، د. ت.
- اللحن اللغوي وآثاره في الفقه واللغة، محمد بن عبد الله التمين،دائرة الشئون الإسلامية ،دبي،الإمارات،ط١ ،١٤٢٩ ه - ٢٠٠٨ م.
- لسان العرب، لابن منظور "ت ٧١١ هـ"، طبعة جديدة محققة ومنقحة، دار المعارف، القاهرة، د. ت.
- اللغة والنحو ،للدكتور حسن عون، مطبعة رويال، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٥٢ م.
- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، د.غالب فاضل المطلبي، وزارة الثقافة، العراق، ١٩٧٨ م.

- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى ت ٢١١هـ، عارضه د.محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.
- المُحتَسَب، ابن جنِّيّ، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- المُحْكم والمحيط الأعظم، لابن سِيدَه، طبعة الحلبي، القاهرة، ١٩٥٨ م.
- المُخصّص، لابن سِيدَه، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٣١٩ هـ.
- مدخل إلى علم اللغة، للدكتور محمود فهمي حجازي، دار الثقافة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٧.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها،السيوطي،شرح محمد جاد المولى، مكتبة دار التراث،الطبعة الثالثة، د.ت.
- مستويات التحليل اللغوي، للدكتور فايز تركي، دار الكتب العلمية،بيروت ، ط ١ ، ٢٠١٠ م.
- مسند أحمد، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني البغدادي ت٢٤١ هـ، مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت.
- مصنفات اللَّحْن والتثقيف اللُّغوي حتَّى القرن العاشر الهجري، للدكتور أحمد محمد قدور، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، ١٩٩٦.
- معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة ،للدكتور محمود ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤.

- معاني الأبنية في العربية، د.فاضل السامرائي، دار عمار، الأردن، الطبعة الثانية،١٤٢٨ هـ-٢٠٠٧ م.

- معاني القراءات ، لأبي منصور الأزهري ، تحقيق ودراسة د. عيد مصطفى درويش وآخر، الطبعة الأولى ١٩٩١ م.

- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج ت ٣١١ هـ،تحقيق د. عبد الجليل شلبى، ، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٨م.

- معاني القرآن،الأخفش،تحقيق د.هدى قراعة،مكتبة الخانجي ،القاهرة ، الطبعة الأولى،١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

- معاني القرآن،للفرَّاء ، تحقيق محمد علي النجار وآخرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٥٥ – ١٩٧٢ م.

- معجم الأدباء ،ياقوت الحموي الرومي،تحقيق الدكتور إحسان عباس،دار الغرب الإسلامي،بيروت،لبنان،الطبعة الأولى،١٩٩٣ م.

- معجم القراءات ، للدكتور عبد اللطيف الخطيب،دار سعد الدين ، دمشق، سوريا ،الطبعة الأولى،٢٠٠٢ م.

- المعرب من الكلام الأعجمي، للجواليقي ت ٥٤٠ه ، تحقيق أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب،القاهرة ،١٩٦٩ م.

- المقتضب ، للمبرد "ت ٢٨٥ هـ" ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،القاهرة،١٩٩٤ م.

- المقرب،ابن عصفور الإشبيلي "ت ٦٦٩ هـ" ،تحقيق أحمد عبد الستار الجواري،الطبعة الأولى،١٣٩٢ هـ -١٩٧٢ م.

- المقصور والممدود ،نفطويه "ت ٣٢٣ ه" ،تحقيق د.حسن فرهود،المطبعة العربية الحديثة ،القاهرة ،١٩٨٠ م.

- ملامح الدرس الصوتي وعلاقته بالدلالة في كتاب الزَّاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري" المؤتمر الدولي الرَّابع للصوتيات العربية ، مجمعيات – ندوات (٧) ، منشورات مجمع اللغة العربية ، طرابلس ، ٢٠١٠ م.

- الممنوع من الصرف في العربية ،د.عبد العزيز سفر،مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ،٢٠٠٠ م.

-منهج ابن هشام في شرح بانت سعاد، للدكتور محمود ياقوت، دار قطري ابن الفجاءة، الدوحة، قطر ، ١٩٨٦.

فهرس المحتويات

تمهيد.....٣٩٤
المبحث الأوَّل: التصحيح الصوتي ٤٠٠
أولاً: تصحيح الخروج على الأصوات العربية.....٤٠٠
ثانيًا: تصحيح ما تغيَّرت حركته بالحركة أو السكون ٤٠٧
ثالثًا: تصحيح ما يتَّصل بالتَّخفيف والتَّشديد ٤١١
المبحث الثَّاني: التَّصحيح الصَّرفيُّ ٤١٤
أولاً: التصحيح في أبنية الأسماء.....٤١٤
ثانيًا: التصحيح في أبنية الأفعال ٤١٩
ثالثًا: التصحيح في المشتقات.....٤٢٣
رابعًا: التَّصحيح فيما يتَّصل بالجَمْع.....٤٢٧
خامسًا- التصحيح في باب النّسب.....٤٣٠
سادسًا: التصحيح في باب المقصور.....٤٣٠
المبحث الثَّالث: التَّصحيح النَّحويّ ٤٣٢
أولاً: اللازم والمتعدي.....٤٣٢
ثانيًا: التصحيح في باب الإضافة ٤٣٧
ثالثًا: التصحيح في باب الممنوع من الصرف ٤٣٨
رابعًا: الإخلال بالتَّركيب اللُّغويّ ٤٣٩
المبحث الرَّابع: التَّصحيح الدَّلالي ٤٤٣

الخاتمـــــــة ٤٥٠
التوصيات ٤٥٣
المصادر والمراجع ٤٥٥
فهرس المحتويات ٤٦٥

الفهرس العام

أخطار العامية والأمية والعجمية على الفصيحة في الجامعات العربية محاولة لتشخيص مشكلات عصرية تواجه العربية واقتراح الحلول التقنية..... ٢

عولمة الفصحى وتطويرها بين الإلزام والالتزام، والضرورة الإمكان..... ٥٩

السلم اللغوي في الوطن العربي حركيّة اللغة العربية وتدبير التعدد اللغوي والازدواجية اللغوية..... ٩٦

الفصحى واللهجات العربية المعاصرة: علاقة اتصال أم انفصال؟.. ١٦٠

نحو أطلس لغويّ جغرافيّ للجزيرة العربيّة..... ٢٢٦

صلة اللهجات المعاصرة بالفصحى..... ٢٧٠

إبراز صلة اللهجات المعاصرة بالفصحى وأثرها فيها..... ٣٣٦

التصحيح اللغوي في كتاب الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري وأثره في مقاومة لحْن العامّة..... ٣٩٢

الفهرس العام..... ٤٦٧

تم بحمد الله

مطابع الجامعة الإسلامية